

شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا

القابضة

"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية الدورية المجمعة

الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢

وكذا تقرير الفحص المحدود عليها

شركة أوراسكوم للاتصالات والاعلام والتكنولوجيا
القايزة
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية المجمعة
وتقرير الفحص المحدود عليها

الفترة المالية من تاريخ التأسيس

حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢

تقرير فحص محدود

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة

شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المجمعة المرفقة لشركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المالية من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ وحتى ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتحصر مسئوليتنا في إيداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقبل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة.

الإستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الفترة المالية من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ حتى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة إيضاحية

كما هو مبين بصورة أكثر تفصيلاً بالإيضاح (١-ج) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة فقد نشأت الشركة نتيجة الانقسام عن شركة أوراسكوم تليكوم القابضة حيث اتخذت القيم الدفترية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ كأساس للانقسام بعد اجراء التعديلات المقترحة من قبل الهيئة العامه للاستثمار على تلك القيم الدفترية. هذا ولا تعتبر هذه الفقرة تحفظاً فى تقريرنا على القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢.

القاهرة فى: ١٢ نوفمبر ٢٠١٢

كامل مجدى صالح

س.م.م رقم ٨٥١٠

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٦٩"

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

عضو مجمع المحاسبين القانونيين بإتجلترا وويلز

قائمة المركز المالي الدورية المجمعة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢

٣٠ سبتمبر ٢٠١٢	ايضاح	
		(بالالف جنيه مصري)
		الأصول
		أصول طويلة الأجل
		أصول ثابتة
٢,٥٥٤,٢٦٠	١٤	أصول غير ملموسة
٤٨١,٦٧٠	١٤	استثمارات في شركات شقيقة
٧٩١,٢٦٧	١٢	أصول مالية أخرى طويلة الأجل
١,٣٩٤,١٦٨	١٧	أصول ضريبية موجلة
١٧		إجمالي الأصول طويلة الأجل
٥,٢٢١,٣٨٢		أصول متداولة
		مخزون
٢,٨٣٨		عملاء
٤١٧,٩٧٠	١٥	أصول مالية أخرى
٣٣,٠٣٧	١٧	أصول أخرى
١٧٠,٨٩٦		النقدية وما في حكمها
١,١٧٣,٥٦٠	١٦	إجمالي أصول متداولة
١,٧٩٨,٣٠١		إجمالي الأصول
٧,٠١٩,٦٨٣		حقوق الملكية والالتزامات
		رأس مال
٢,٢٠٣,١٩٠	١٨	الاحتياطي القانوني
٤١٤,٥٠١		احتياطيات أخرى
٥٨,٤٨٤		الأرباح المرحلة
٢,١٧٦,٤٤٧		إجمالي حقوق المساهمين للشركة الأم
٤,٨٥٢,٦٢٢		حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
٥١١,٠٠٢		إجمالي حقوق الملكية
٥,٣٦٣,٦٢٤		الالتزامات
		الالتزامات طويلة الأجل
		اقتراض طويل الأجل
٢٨,٠٦١	١٩	الالتزامات أخرى طويلة الأجل
٢١,٢١٥	٢٠	مخصصات
٤,٦١٦		الالتزامات ضريبية موجلة
٥٣,٦٣٥		إجمالي الالتزامات طويلة الأجل
١٠٧,٥٢٧		الالتزامات متداولة
		اقتراض قصير الأجل
٤٦,٥١٧	١٩	موردون و بالتزامات أخرى
١,٤٥٥,٤٥٥	٢٠	الالتزامات ضريبية الدخل الجارية
١٣,٤٥٣		مخصصات
٣٣,١٠٧		إجمالي الالتزامات المتداولة
١,٥٤٨,٥٣٢		إجمالي الالتزامات
١,٦٥٦,٠٥٩		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات
٧,٠١٩,٦٨٣		

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

بكالس

المدير المالي

تقرير الفحص المحدود مرفق

قائمة الدخل الدورية المجمعة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢

من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢	ايضاح	(بالالف جنيه مصري)
١,٥٥٢,٧٩٠	٦	إيرادات تشغيل
١٣,١٦٩		إيرادات أخرى
(٥٥٠,٢٧٠)	٧	تكاليف مشتريات وخدمات
(٣٥,٨١٨)	٨	مصروفات أخرى
(١٦٤,٨٨٤)	٩	تكلفة عاملين
(١٠٩,٣٣٥)	١٠	إهلاك واستهلاك
(٤)		خسائر اضمحلال
١,٥٤٧,٩١٣	١٢	أرباح بيع استثمارات في شركات شقيقة
٢٩,١٣٩	١١	دخل الاستثمار
(٢٩٠,٨٨٦)	١١	تكلفة التمويل
(٢٢٨,٣٠٥)	١١	فروق ترجمة عملات أجنبية
(٨٧,٣١٩)	١٢	نصيب الشركة الأم في خسائر شركات شقيقة
١,٦٧٦,١٩٠		أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل
(٥٣,٧٩٢)	١٣	ضرائب الدخل
١,٦٢٢,٣٩٨		صافي أرباح الفترة
		ينسب إلى:
١,٤٤٧,٦٨٩		حقوق مساهمي الشركة الأم
١٧٤,٧٠٩		حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
١,٦٢٢,٣٩٨		
٠.٢٧	٢١	النصيب الأساسي للسهم في أرباح الفترة (جنيه مصري)
٠.٢٧	٢١	النصيب المخفض للسهم في أرباح الفترة (جنيه مصري)

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

ن. ن. ن.

المدير المالي

لو

القائمة الدورية للتغير في حقوق الملكية المجمعة
عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢

المحيط	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	حقوق مساهمي الشركة الأم	الإرباح المرحلة	احتياطيات أخرى	احتياط فائدة	إرباح الشركة التابعة	رأس المال المدفوع	إرباح	إيضاح	
									إرباح	إرباح
٤,١٢١,٧٩٨	-	٤,١٢١,٧٩٨	١,٧٤١,٤٩٢	(٩,٥٩٥)	-	١٨٦,٧١١	٢,٢٠٣,١٩٠	(٤١)	صافي الحقوق الدفعية للشركة الأم الناتجة من الانقسام والمقدمة من الهيئة العامة للاحتفال	صافي الحقوق الدفعية للشركة الأم الناتجة من الانقسام والمقدمة من الهيئة العامة للاحتفال
٥,١٤٦,٤٧٤	٣٥١,٠٣١	٤,٧٩٥,٤٤٣	٤,٧٤٢,٦٢٦	-	٥٢,٨١٧	-	٢,٢٠٣,١٩٠	-	نسب الموجهة في احتياطيات الشركة التابعة والقيمة الحقيقية ومسررات تجريبية لتجة عن الانقسام	نسب الموجهة في احتياطيات الشركة التابعة والقيمة الحقيقية ومسررات تجريبية لتجة عن الانقسام
٩,٢٧٨,٢٧٢	٣٥١,٠٣١	٨,٩١٧,٢٤١	٦,٤٨٤,١١٨	(٩,٥٩٥)	٥٢,٨١٧	١٨٦,٧١١	٢,٢٠٣,١٩٠	-	الرصيد الإجمالي لحقوق الملكية المجمعة في تاريخ تنفيذ الانقسام	الرصيد الإجمالي لحقوق الملكية المجمعة في تاريخ تنفيذ الانقسام
٥,٢٢٧	-	٥,٢٢٧	-	-	٥,٢٢٧	-	-	-	فرق ترجمة القوائم المالية لشركات تابعة بعملة عرض أجنبية	فرق ترجمة القوائم المالية لشركات تابعة بعملة عرض أجنبية
٢,١٨٤	٢,١٨٤	-	-	-	-	-	-	-	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة في فرق ترجمة القوائم المالية لشركات تابعة بعملة عرض أجنبية	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة في فرق ترجمة القوائم المالية لشركات تابعة بعملة عرض أجنبية
٢٠,٨١٨	٢٠,٨١٨	-	-	-	-	-	-	-	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة في زيده رأس مال الشركات التابعة	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة في زيده رأس مال الشركات التابعة
(٥,٥٠٧,٩٧٥)	-	(٥,٥٠٧,٩٧٥)	(٥,٥٠٧,٩٧٥)	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح على مساهمي الشركة الأم	توزيعات أرباح على مساهمي الشركة الأم
(١١٠,٥٠٠)	-	(١٠٠,٠٠٠)	(١٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح العاملين	توزيعات أرباح العاملين
-	-	-	(٢٢٧,٧٩٠)	-	-	٢٢٧,٧٩٠	-	-	محول إلى الاحتياطيات القانونية	محول إلى الاحتياطيات القانونية
-	-	-	(٩,٥٩٥)	٩,٥٩٥	-	-	-	-	محول إلى الأرباح المرحلة	محول إلى الأرباح المرحلة
(٣٧,٧٤٠)	(٣٧,٧٤٠)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح الشركات التابعة على أصحاب الحصص غير المسيطرة	توزيعات أرباح الشركات التابعة على أصحاب الحصص غير المسيطرة
١,٢٢٢,٣٩٨	١٧٤,٧٠٩	١,٤٤٧,١٠٧	١,٤٤٧,١٠٧	-	-	-	٢,٢٠٣,١٩٠	-	صافي أرباح الفترة	صافي أرباح الفترة
٥,٢٦٣,٦٢٤	٥١١,٠٠٢	٤,٨٥٢,٦٢٢	٢,١٧٦,٤٤٧	-	٥٨,٤٨٤	٤١٤,٥٠١	٢,٢٠٣,١٩٠	-	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

٤٧٧٧

المدير المالي

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

القائمة الدورية للندفقات النقدية المجمعة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢

من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢ بالآلاف جنيه مصري	
١,٦٧٦,١٩٠	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
	صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
	يتم تسويتها بـ:
١٠٩,٣٣٥	إهلاك واستهلاك وخسائر اضمحلال أصول طويلة الأجل
٢٣٨,٢٩٠	أرباح (خسائر) مشتقات مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(٢٩,١٣٩)	دخل الاستثمار
١١,٣٢٩	تكلفة التمويل
٤١,٢٢٧	خسائر اضمحلال في أصول مدينة
(٢١,٦٢٠)	فروق ترجمة عملات أجنبية
(١,٥٤٧,٩١٣)	أرباح بيع استثمارات في شركات شقيقة
٨٧,٣١٩	نصيب الشركة الأم في خسائر شركات شقيقة
١٢,٦٣٥	التغير في المخصصات
(١٢٩,٢٨٣)	التغير في الأصول المتداولة المدرجة ضمن رأس المال العامل
١٢٨,٩٨٢	التغير في الالتزامات المتداولة المدرجة ضمن رأس المال العامل
٥٦٧,٢٦٢	ضريبة الدخل المدسدة
(٣١,١٨٠)	فوائد مدفوعة
(١١,٣٢٩)	فوائد مقبوضة
٢٩,١٣٩	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
٥٥٣,٨٩٢	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
	صافي المدفوعات النقدية عن الاستثمار في:
(١٩٥,٨١٨)	- أصول ثابتة
(٣١,٩٢٢)	- أصول غير ملموسة
(٥٩,٠٧٣)	- استثمارات في شركات شقيقة
(٦٨٠,٧٣٢)	- أصول مالية طويلة الأجل
٩٩٨	صافي المقبوضات النقدية من استيعادات:
٦,٠٠٩,١٣٥	- الأصول الثابتة
٧٥,٤٢٣	- استثمارات في شركات شقيقة
٥,١٢٠,٩٦١	- أصول مالية طويلة الأجل
	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٢,٥٠٦	صافي مقبوضات (مدفوعات) عن اقتراض طويل الأجل
-	صافي (المدفوعات) المقبوضات من التزامات مالية
(٣٧,٧٤٠)	نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة في توزيعات الأرباح النقدية للشركات التابعة
(٥,٥٠٩,٠٢١)	توزيعات أرباح مدفوعة
(٥,٥٤٤,٢٥٥)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
١٢٠,٥٩٨	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
(٢,٠٢٥)	تأثير التغير في أسعار صرف العملات على أرصدة النقدية وما في حكمها بالعملات الأجنبية
١,٠٤٤,٩٨٧	النقدية وما في حكمها في تاريخ تنفيذ التقسيم
١,١٧٣,٥٦٠	النقدية وما في حكمها آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

نور

المدير المالي

ش

١- نبذة عن الشركة الأم للمجموعة

أ- الكيان القانوني والنشاط

تأسست شركة أوراسكوم للاتصالات والأعلام والتكنولوجيا القابضة (الشركة الأم) - شركة مساهمة مصرية - خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقيدت بالسجل التجارى برقم ٣٩٤٠٦١ فى ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ سجل تجارى القاهرة. مقر الشركة هو أبراج نايلى سبى - رملة بولاق، القاهرة - جمهورية مصر العربية. مدة الشركة هي ٢٥ سنة تبدأ من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١.

ب- غرض الشركة

غرض الشركة هو الاشتراك فى تأسيس كافة الشركات المساهمة او التوصية بالاسهم التى تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها مع مراعاة حكم المادة ١٢٧ من اللائحة التنفيذية وباقى احكام قانون سوق راس المال، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاوّل أعمال شبيهة بأعمالها، أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج. كما يجوز لها أن تندمج فى هذه الشركات أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

ج- نشأة الشركة فى إطار إعادة هيكلة أنشطة المجموعة

نشأت الشركة من خلال إنقسامها عن شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة ش.م.م وذلك فى إطار صفقة فيمبلكوم حيث أعلنت شركتى فيمبلكوم المحدودة وويند تيلكوم فى أكتوبر ٢٠١٠ عن توقيع إتفاقية لدمج الشركتين علماً بأن شركة ويند تيلكوم (ويند انفيستمنت سابقاً) تملك ٥١,٧% من شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة، وقد تم الاتفاق على خطة التقسيم فى ١٤ أبريل ٢٠١١ على أساس نقل ملكية بعض أصول شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة إلى الشركة (المنقسمة) نظراً لاستبعادها من صفقة فيمبلكوم وتمثل تلك الأصول بشكل رئيسى فى استثمارات شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة فى الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول وشيو تكنولوجى فى كوريا الشمالية وشركة أوراسكوم تيلكوم فينتشرز ش.م.م وكذلك إستثمارات أخرى فى مجال التكنولوجيا والأعلام والكوابل البحرية.

وقد تضمنت خطة التقسيم إنقسام شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة لشركتين وذلك من خلال تأسيس شركة أوراسكوم للاتصالات والأعلام والتكنولوجيا القابضة (الشركة المنقسمة) ونقل الأصول المذكورة إليها من الأولى بما يؤدي إلى امتلاك مساهمى شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة حصة فى الشركة المنقسمة معادلة للحصة التى يملكونها فى أوراسكوم تيلكوم القابضة فى تاريخ الانقسام.

وفى ١٤ أبريل ٢٠١١ وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم تيلكوم القابضة على خطة التقسيم وذلك من خلال استمرار الكيان القانونى لشركة أوراسكوم تيلكوم القابضة (الشركة القاسمة) مع تأسيس كيان قانونى جديد وهو شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة ش.م.م. (الشركة المنقسمة). ويهدف التقسيم طبقاً للسبب المعتمد من الجمعية العامة غير العادية المشار إليها إلى تمكين كل مساهم فى التصرف فى او الاحتفاظ بأستثمارات كل من الشركة القاسمة والمنقسمة على حدى بالإضافة إلى زيادة سيولة أسهم الشركتين مع عدم الإخلال بأى قيود تفرض على بعض المساهمين بموجب القوانين المعمول بها فى الدول الأجنبية.

كما وافقت الجمعية العامة غير العادية على تقسيم الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والأيرادات والمصروفات بين الشركة القاسمة والمنقسمة طبقاً لأحكام وفروض مشروع التقسيم التفصيلى، وبحيث يتم التقسيم على أساس القيمة الدفترية للشركة القاسمة وفقاً لقوائمها المالية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ مع الأخذ فى الاعتبار المعاملات الرئيسية التى تمت منذ ذلك التاريخ.

وفى ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ اعتمدت الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم تيلكوم القابضة (القاسمة) تعديلات القيم الدفترية كما وردت بتقرير الهيئة العامة للاستثمار على مشروع تقسيم الشركة والذى سبق أن وافقت عليه الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠١١ وبناء على ذلك تم الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار على تقسيم الشركة القاسمة إلى شركتين قابضتين.

هذا وبلغت القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة المنقسمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ والمعدلة طبقاً للتقرير المعد بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمعتمد من الجمعية العامة غير العادية للشركة القاسمة في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ مبلغ ٤,١٢١,٧٩٧,٦٨٥ جنيه مصري، وتمت الموافقة على أن يصبح رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٢٢ مليار جنيه مصري على أن يكون رأس المال المصدر المسمى للشركة بمبلغ ٢,٢٠٣,١٩٠,٠٦٠ جنيه مصري موزعاً على عدد ٥,٢٤٥,٦٩٠,٦٢٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ٠,٤٢ جنيه مصري للسهم مع توزيع الفرق بين صافي القيمة الدفترية لحقوق المساهمين التي أقرتها الهيئة العامة للاستثمار بتقريرها المشار إليه عليه ورأس المال المصدر على باقي بنود حقوق المساهمين طبقاً للجدول الذي تم عرضه والموافقة عليه في أجمع الجمعية العامة غير العادية في ذلك التاريخ كما يلي:

٢,٢٠٣,١٩٠,٠٦٠	رأس المال المصدر
١٨٦,٧١١,٠٢٢	إحتياطي قانوني
(٩,٥٩٥,٣٢٠)	إحتياطي عام
١,٧٤١,٤٩١,٩٢٣	أرباح مرحلة
٤,١٢١,٧٩٧,٦٨٥	حقوق مساهمي الشركة المنقسمة وتمثل صافي أصولها

٢- إطار العرض والالتزام بالمعايير المحاسبية

أعدت القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للقرارات المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

٣- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

كما تم الإشارة إليه بشكل أكثر تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-ج)، فقد نشأت الشركة المنقسمة نتيجة عملية الانقسام عن شركة أوراسكوم تليكوم القابضة (الشركة القاسمة) حيث يمثل الكيان القانوني الجديد كيان اقتصادي مستمر من التاريخ الذي قامت فيه الشركة القاسمة بالاستحواذ على أو انشاء الشركات التابعة والشقيقة التي انتقلت ملكيتها إلى الشركة المنقسمة من خلال عملية الانقسام. وترى إدارة الشركة أن عملية الانقسام وتأسيس الشركة بغرض نقل ملكية بعض الشركات التابعة والشقيقة واستمرار أنشطتها تحت مظلة الشركة تدرج في جوهرها تحت نطاق معاملات تجميع الأعمال تحت ذات السيطرة "Transactions under Common Control" حيث ان الشركات التي نُقلت تنفيذاً لقرار الانقسام تقع تحت ذات السيطرة لنفس المساهمين الرئيسيين قبل وبعد عملية الانقسام كما أن تلك السيطرة لا تُعد مؤقتة. هذا وتعتبر معاملات تجميع الأعمال تحت ذات السيطرة خارج نطاق كل من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي IFRS٣.

وفي ظل غياب نص صريح في معايير المحاسبة المصرية، فإن معيار المحاسبة المصري رقم ٥ يتطلب من الإدارة تطوير وتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى تقديم معلومات مالية ملائمة ويمكن الاعتماد عليها. وقد قامت الإدارة باستخدام تقديراتها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية ملائمة ومعبرة عن جوهر المعاملة لغرض تجميع أعمال الشركات التابعة والشقيقة التي انتقلت ملكيتها إلى الشركة من خلال عملية الانقسام كما هو موضح أدناه:

على الرغم من ان الاستحواذ القانوني على الشركات التابعة من خلال شهادات ومستندات نقل ملكية المساهمات تنفيذاً لقرار الانقسام قد تم خلال شهر ديسمبر ٢٠١١، الا انه تم تجميع صافي أصول الشركات التي انتقلت من خلال عملية الانقسام باعتبارها كيان اقتصادي مستمر تحت سيطرة الشركة منذ التاريخ الفعلي الذي قامت فيه الشركة القاسمة بالاستحواذ على الشركات التابعة أو تأسيسها وعليه فإن قائمة حقوق الملكية تتضمن الأرباح المحتجزة لتلك الشركات خلال الفترة من بداية السيطرة على تلك الشركات أو تأسيسها بمعرفة الشركة القاسمة.

هذا وقد اختارت الشركة عدم عرض أرقام مقارنة لصافي الأصول أو للنتائج والتدفقات النقدية المجمعة لأنشطه الشركات التابعة والشقيقة المنتقلة حيث سبق للشركة القاسمة أن أدرجت صافي الأصول والنتائج المجمعة لتلك الأنشطة بالقوائم المالية المجمعة الخاصة بها حتى تاريخ نقل ملكية تلك المساهمات.

أ- أسس القياس

أعدت القوائم المالية المجمعة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول والالتزامات التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة والتي تتمثل في المشتقات المالية، والأصول والالتزامات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. هذا وتعتمد التكلفة التاريخية بصفة عامة على القيمة العادلة للمقابل الذي يتم تسليمه للحصول على أصول.

ب- عملة العرض

يتم اعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصرى وهى عملة التعامل للشركة. هذا وفيما عدا نصيب السهم فى ارباح الفترة التى تعرض بالجنيه المصرى بدون تقريب فإن جميع البيانات المالية الأخرى المعروضة تم تقريبها الى أقرب ألف جنية مصرى الا اذا تم الاشارة إلى خلاف ذلك سواء بالقوائم المالية أو بالإيضاحات المتممة لها.

د- الإفتراضات المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة:

يتطلب اعداد القوائم المالية المجمعة المرفقة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المفصّل عنها بالإيضاح رقم (٤) أدناه ، قيام الادارة باستخدام أحكام وتقديرات وافتراضات محاسبية بشأن أسلوب عرض تلك القوائم كما قد تستخدم أيضاً الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية فى تقدير القيم الدفترية لأصول والتزامات عندما يتعذر التوصل إلى تلك القيم من خلال مصادر أخرى.

وتعتمد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى ذات علاقة ترى ادارة الشركة معقوليتها فى ظل الظروف والأحداث الجارية، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات بصورة جوهرية إذا ما اختلفت الظروف والعوامل المحيطة بها.

وتقوم الإدارة بمراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بالتغييرات فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى يتم فيها تغيير تلك التقديرات إذا ما كان التغيير يؤثر على تلك الفترة فقط ، أما اذا كان التغيير فى التقديرات المحاسبية يؤثر على الفترة التى يتم فيها التغيير والفتترات المستقبلية، فعندئذ تدرج الفروق الناتجة عن التغيير فى الفترة التى يتم فيها التغيير والفتترات المستقبلية. وفيما يلى أهم البنود التى استخدمت فيها هذه التقديرات والحكم الشخصى:

- مراجعة الشروط الرئيسية للاتفاقات التعاقدية

تقوم الإدارة بمراجعة افتراضاتها وتقديراتها الحكيمة بما فى ذلك ما استخدمته منها فى الحكم على مدى تمتع المجموعة بالسيطرة المطلقة أو المشتركة أو النفوذ المؤثر على الشركات المستثمر بها كلما وقع حدث جوهري أو تعديل مؤثر بالشروط الواردة باتفاقاتها التعاقدية.

ونظراً لأن انقسام الشركة الأم عن شركة أوراسكوم تليكوم القابضة (الشركة المنقسمة) قد تم قانوناً بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ وأنه يعد فى حكم الإدارة من الأحداث الجوهرية التى تمت لذا فسوف تقوم الإدارة فى نهاية السنة المالية الممتدة بالانتهاء من مراجعة الشروط التعاقدية لكافة اتفاقاتها الهامة بغرض تقدير مدى تأثير السيطرة المطلقة أو المشتركة أو النفوذ المؤثر للمجموعة على الشركات المستثمر بها ، على أن يتم النظر إلى ما قد تتسبب فيه مثل تلك الأحداث من تغيرات بين الفئات المختلفة لمستوى تدخل المجموعة فى السياسات المالية والتشغيلية لتلك الشركات باعتبارها تغيراً فى التقديرات المحاسبية ومن ثم المحاسبة عنها بأثر مستقبلي يؤثر على الفترة التى يحدث بها التغيير والفتترات المستقبلية".

- قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

بالنسبة لبعض الأدوات المالية التي لا يتم التعامل عليها في سوق نشط والمدرجة بالقوائم المالية مثل المشتقات المالية تقوم الإدارة باستخدام أساليب تقييم تعتمد على مدخلات غير مرتبطة بأسعار السوق المعلنة لتقدير القيمة العادلة لتلك الأدوات. وتتمثل أساليب التقييم المستخدمة خلال الفترة في نماذج التدفقات النقدية المخصومة حيث تقوم الإدارة باستخدام افتراضات تتعلق بمعدل خصم مناسب لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية محل التقييم، كما تقوم بإجراء اختبار مدى حساسية القيمة العادلة المقدره لتلك الأدوات للتغيرات في المدخلات وتحديد معدل الخصم المستخدم من أجل تقييم مدى معقولية النتائج التي تم الوصول إليها من خلال نموذج التقييم المستخدم.

- انخفاض في قيمة الأصول غير المتداولة بخلاف الشهرة

يتم مراجعة الأصول غير المتداولة لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض القيم الدفترية لتلك الأصول عن القيمة القابلة للاسترداد ومدى وجود خسائر اضمحلال تكون قد حدثت تستوجب الاعتراف بها. يتطلب تحديد وجود مؤشرات الانخفاض استخدام أفضل تقديرات ممكنة للإدارة بناء على معلومات يتم الحصول عليها من خلال المجموعة، ومن خلال السوق مع الاعتماد على الخبرة السابقة.

عندما يتم تحديد المؤشرات المؤيدة لاحتمال وجود انخفاض في قيمة الأصل، تقوم الإدارة بتقدير خسارة الاضمحلال باستخدام اساليب تقييم ملائمة. ان تحديد مؤشرات وجود اضمحلال وتقدير قيمة الاضمحلال يعتمد على عناصر قد تختلف من وقت لآخر بشكل قد يؤثر على تقديرات الإدارة.

- اهلاك الأصول الثابتة

يتم اهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المتوقع لكل اصل ويتم تقدير العمر الانتاجي المتوقع لكل أصل بواسطة الإدارة عند شرائه حيث يعتمد التقدير على الخبرة التاريخية بالأصول المشابهة، وظروف السوق والتوقعات بالظروف المستقبلية التي من الممكن ان يكون لها اثر على العمر المتوقع للأصل بما في ذلك التقدم التكنولوجي لذلك فان العمر الانتاجي الفعلي للأصل قد يختلف عن العمر المتوقع. وتقوم الإدارة كل فترة بتقييم المتغيرات في القطاعات والتكنولوجيا من أجل تحديد مدى ملائمة العمر المتبقي للأصل. وقد ينشأ عن ذلك تغيير في كل من اهلاك الفترة للأصل محل الدراسة وكذلك الاهلاك الخاص بالفترات المستقبلية المتبقية.

- الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية الجارية والمؤجلة وقياسها

يتم تحديد ضرائب الدخل سواء الجارية أو المؤجلة بواسطة كل شركة من شركات المجموعة بما يتفق مع متطلبات قانون الضرائب الخاص بكل بلد تعمل به شركات المجموعة.

تخضع أرباح كل شركة لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد العبء الإجمالي للضريبة على الدخل. ونظراً لأن بعض المعاملات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد خلال الفترة المالية لذا تقوم الشركة بإثبات التزام الضريبة الجارية وفقاً لتقديرات مدى خضوع المعاملات بصفة نهائية للضريبة وكذا مدى احتمال نشأة ضريبة إضافية عند الفحص الضريبي. وعندما تكون هناك فروق بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، يتم الاعتراف بتلك الفروق ضمن ضريبة الدخل والالتزام الضريبي الجارى في الفترة التي تنضج خلالها تلك الفروق باعتبارها من التغييرات في التقديرات المحاسبية.

ومن أجل الاعتراف بأصول والتزامات ضريبية مؤجلة، تقوم الإدارة باستخدام افتراضات حول مدى توافر أرباح ضريبية مستقبلية أو فروق مؤقتة خاضعة للضريبة كافية تسمح باستخدام الأصول الضريبية المؤجلة المعترف بها وتقوم الإدارة باستخدام افتراضات تتعلق بتحديد سعر الضريبة المعلن بتاريخ القوائم المالية والذي من المتوقع أن يتم تسوية كل من ارصدة الأصول والالتزامات الضريبية في المستقبل على أساسه.

تتطلب هذه العملية استخدام تقديرات متعددة ومعقدة في تقدير وتحديد الاعرية الخاضعة للضريبة والفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة الناتجة عن الاختلاف بين الأساس المحاسبى والأساس الضريبي لبعض الأصول والالتزامات. بالإضافة الى تقدير مدى امكانية استخدام الأصول الضريبية المؤجلة الناشئة عن الخسائر الضريبية المرحلة وذلك في ضوء اجراء تقديرات عن الأرباح الضريبية المستقبلية والخطط المستقبلية لكل نشاط من أنشطة شركات المجموعة.

- الشهرية

يتم إجراء اختبار الشهرة بمقارنة القيمة الاستردادية للوحدات المولدة للنقد التي ترتبط بها الشهرة مع قيمتها الدفترية. وتتمثل القيمة الاستردادية للوحدة المولدة للنقد في "القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع" أو "القيمة الاستخدامية" أيهما أكبر. وتتطلب عملية التقييم المعقدة استخدام نماذج تقييم مثل التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة والتي تتطلب استخدام افتراضات من قبل الإدارة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية. إن تحديد القيمة الاستخدامية يتوقف بشكل كبير على معدل الخصم المستخدم لاحتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في النموذج بالإضافة إلى توقعات متعلقة بتلك التدفقات النقدية (من حيث المبالغ والتوقيت) ومعدل النمو المستخدم في النموذج.

- الإلتزامات المحتملة والمخصصات

تقوم الإدارة بدراسة الأحداث والمؤشرات التي قد ينتج عنها التزام على المجموعة من خلال ممارسة أنشطتها الاقتصادية الطبيعية، حيث تستخدم تقديرات وافتراضات حول مدى تحقق شروط الاعتراف بالالتزام في القوائم المالية من خلال وجود التزام حالي وتوقعات بخصوص التدفقات النقدية المرجح تكبدها لتسوية الالتزام وتوقيتها ومدى إمكانية قياسه بدرجة يعتمد عليها.

- الرصيد المستحق لشركة أوراسكوم تليكوم القابضة

قامت الإدارة بتقدير الالتزام المتوقع سداده لشركة أوراسكوم تليكوم القابضة وذلك نظير الحركة التي تمت على القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة بالقوائم المالية خلال الفترة من التاريخ المتخذ كأساس للانقسام وحتى تاريخ اعداد القوائم المالية وذلك في ضوء الاتفاقات الموقعة بهذا الصدد والاتفاقات المبدئية غير الموقعة مع شركة أوراسكوم تليكوم القابضة كما هو موضح أكثر تفصيلاً في إيضاح-٢٤.

- ٤- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

أ- أسس اعداد القوائم المالية المجمعة

تتمثل القوائم المالية المجمعة في القوائم المالية للشركة الأم والشركات الواقعة تحت سيطرتها (الشركات التابعة) في تاريخ كل مركز مالي. وتتحقق السيطرة من خلال قدرة الشركة الأم على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات المستثمر فيها بغرض الحصول على منافع من أنشطتها.

تتضمن قائمة الدخل المجمعة نتائج أعمال الشركات التابعة سواء التي تم إقتنائها أو إستبعادها خلال العام وذلك إعتباراً من التاريخ الفعلي للاقتناء أو حتى التاريخ الفعلي للاستبعاد حسب الحالة.

يتم إجراء التسويات اللازمة على القوائم المالية لشركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يجعل سياساتها المحاسبية تتفق مع السياسات المحاسبية المطبقة للمجموعة. كما يتم الإستبعاد الكامل للمعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة.

عندما تفقد المجموعة سيطرتها المطلقة أو المشتركة على شركة تابعة أو مشروع يخضع لسيطرة مشتركة وتحتفظ بدلاً من ذلك ببنفوذ مؤثر عليها عندئذ تعترف بالاستثمار المتبقي كاستثمار في شركة شقيقة وتقوم بقياسه بقيمته العادلة في تاريخ فقد السيطرة المطلقة أو المشتركة. وتعد القيمة العادلة للاستثمار المتبقي في التاريخ الذي فقدت فيه السيطرة المطلقة أو المشتركة كتكلفة عند الاعتراف الأولى بالاستثمار في شركة شقيقة.

تظهر حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة في صافي أصول الشركات التابعة المجمعة (باستثناء الشهرة) بصورة مستقلة عن حقوق مساهمي الشركة الأم. وتتكون حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة من قيمة تلك الحقوق في تاريخ التجميع الأصلي بالإضافة إلى نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية من تاريخ التجميع. وإذا ما تجاوز نصيب حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة في خسائر الشركات التابعة القيمة الدفترية لهذه الحقوق في الشركات التابعة فعندئذ يتم تحميل تلك الزيادة على حقوق مساهمي الشركة الأم (المجموعة) إلا إذا تعارض ذلك مع أي عقود ملزمة لأصحاب الحصص غير المسيطرة بتحمل هذه الخسائر وبشرط أن يكون أصحاب الحصص غير المسيطرة قادرين على ضخ استثمارات إضافية لتغطية تلك الخسائر.

ب- تجميع الأعمال

تتم المحاسبة عن عمليات الاستحواذ على الشركات التابعة والأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ فيما عدا المعاملة التي لا تنشئ استحواذاً شكلاً أو موضوعاً. ويستلزم تطبيق طريقة الاستحواذ إتباع الخطوات التالية:

- تحديد المنشأة المقتنية.

- وقياس تكلفة معاملة تجميع الأعمال.

- وتوزيع تكلفة معاملة التجميع على الأصول المقتناة والالتزامات المتكبدة المحددة والالتزامات العرضية المحتملة التي تفي بشروط الاعتراف في تاريخ الاستحواذ.

يتم قياس تكلفة معاملة تجميع الأعمال على أساس مجموع القيم العادلة (في تاريخ التبادل) للأصول المسلمة والالتزامات المتكبدة وأدوات حقوق الملكية المصدرة من المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة بالإضافة إلى أية تكاليف مباشرة مرتبطة بمعاملة تجميع الأعمال.

تقوم المنشأة المقتنية بالإعتراف بالأصول والالتزامات المحددة للمنشأة المقتناة وكذلك التزاماتها المحتملة التي تفي بشروط الإعتراف في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) " تجميع الأعمال " وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ فيما عدا الأصول غير المتداولة (أو المجموعات الجارية التخلص منها) المبوبة كأصول محتفظ بها بغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة " والتي يتم الإعتراف بها وقياسها على أساس قيمتها الدفترية أو "القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع" أيهما أقل.

يتم الاعتراف بالشهرة التي تنشأ في تاريخ الاستحواذ كأصل ويتم القياس الأولي لها بالتكلفة والتي تمثل الزيادة في تكلفة تجميع الأعمال عن القيمة العادلة لنصيب المجموعة في صافي الأصول والالتزامات المحددة والالتزامات العرضية المعترف بها.

وإذا ما تبين بعد إعادة التقييم زيادة حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات العرضية للمنشأة المقتناة عن تكلفة تجميع الأعمال فإنه يتم الاعتراف بتلك الزيادة مباشرة في قائمة الدخل كأرباح استحواذ.

في تجميع المنشآت وأنشطة الأعمال التي تخضع لذات سيطرة المجموعة (Entities under common control) تقوم المجموعة بمعالجة الفروق بين تكلفة تجميع الأعمال ونصيب المجموعة في القيمة الدفترية لصافي الأصول والالتزامات العرضية المعترف بها للشركات المقتناة كإحتياطي تجميع أعمال ضمن حقوق المساهمين وذلك إذا لم تسفر عمليات الإقتناء عن تغيير في مبدأ السيطرة المطلقة للمجموعة على المنشآت أو الشركات التي تم تجميعها قبل وبعد عمليات الإقتناء. ويتم تطبيق ذات السياسة أيضاً في حالة شراء المجموعة نسبة من حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة للشركات التابعة أو تخلص المجموعة من نسبة من ملكيتها في الشركة التابعة مع إحتفاظها بالسيطرة على الشركة التابعة.

وفي هذه الحالة لا يتم تحديد قيمة عادلة لصافي الأصول والالتزامات العرضية المعترف بها للشركات المقتناة إلا في تاريخ تحقق السيطرة الأركى مع الأخذ في الإعتبار التغييرات في بنود حقوق الملكية والتي طرأت خلال الفترة من تاريخ تحقق السيطرة الأركى حتى تاريخ زيادة نسبة السيطرة.

ونظراً لأنه لم يرد في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) أو المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) بشأن تجميع الأعمال أي إشارة للمعالجة المحاسبية لمثل هذه المعاملات فقد قامت الإدارة بالاسترشاد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) والدولي رقم (٨) واللذان يسمحان لها في حالة عدم وجود معيار أو تفسير آخر يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف آخر بأن تتخذ ما تراه لوضع وتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات مناسبة لاحتياجات مستخدمى القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية ويمكن الاعتماد عليها.

يتم القياس الأولي لحقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة في المنشأة المقتناة على أساس نسبة أصحاب تلك الحصص في القيمة العادلة للأصول والالتزامات والالتزامات العرضية المعترف بها في تاريخ الاستحواذ.

عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تعديل تكلفة التجميع بتسويات معلقة على أحداث مستقبلية تقوم المنشأة المقتنية بإدراج مبلغ التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ الاستحواذ إذا ما كانت التسوية مؤكدة ويمكن قياسها بشكل موضوعي.

عندما يسمح عقد تجميع الأعمال بإجراء تسويات على تكلفة عملية التجميع بناء على حدث أو أكثر في المستقبل فإنه عادة ما تقوم الشركة بتقدير قيمة أية تسوية في تاريخ المحاسبة الأولية عن تجميع الأعمال حتى وإن وجد نوع من عدم التأكد. على أنه إذا لم تقع الأحداث المستقبلية أو في حالة الحاجة لمراجعة تلك التقديرات عندئذ تتم تسوية تكلفة تجميع الأعمال بالتبعية.

إلا أنه إذا ما كان عقد تجميع الأعمال ينص على تلك التسوية فلا يتم إدارجها ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ المحاسبة الأولية عن عملية التجميع إذا لم تكن مؤكدة أو لا يمكن قياسها بطريقة موضوعية. وعندما تصبح هذه التسوية فيما بعد مؤكدة ويمكن قياسها بطريقة موضوعية عندئذ يتم معالجة القيمة الإضافية كتسوية لتكلفة تجميع الأعمال.

وتمتلك حالياً شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة (الشركة الأم) بصورة مباشرة وغير مباشرة الحقوق التالية في شركاتها التابعة:

النسبة الملكية المباشرة وغير المباشرة	الدولة	النشاط	الشركات التابعة
١٠٠ %	المملكة المتحدة	كوابل بحرية	شركة ميد كابل ليمتد
١٠٠ %	جمهورية مصر العربية	كوابل بحرية	شركة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكابلات البحرية
٩٩,٩٩ %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة أوراسكوم تيليكوم فينشرز ش.م.م
٩٥ %	كوريا الشمالية	ميديا وتكنولوجيا	شركة أورابنك أن كاي
٧٥ %	كوريا الشمالية	خدمات هواتف نقالة	شركة شيوو تكنولوجيا جوينت فينشر كومباني
٥١ %	باكستان	ميديا وتكنولوجيا	شركة ترانس وورلد أسوسيت (الخاصة) ليمتد
١٠٠ %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة أربو لخدمات الإتصالات ش.م.م
١٠٠ %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة لينك دوت نت ش.م.م
١٠٠ %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة كونكت أدز
٥١ %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة المصرية للبرمجيات
٥١ %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة انتوننت
١٠٠ %	المملكة العربية السعودية	ميديا وتكنولوجيا	شركة لينك دوت نت السعودية
١٠٠ %	الإمارات العربية المتحدة	ميديا وتكنولوجيا	شركة لينك دوت نت ش.ذ.م.م
١٠٠ %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة لينك أون لاين ش.م.م
١٠٠ %	جمهورية مصر العربية	مسكرة أوراق مالية	شركة أراب فاينانس لتداول الأوراق المالية
٩٩,٨ %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة لينك لتطوير البرمجيات ش.م.م
١٠٠ %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة لينك لتقديم خدمات النطاق العلو ش.م.م
٩٩ %	تونس	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون تونس
١٠٠ %	إيطاليا	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون إيطاليا أس.أر.أل
١٠٠ %	بنجلاديش	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون بنجلاديش
١٠٠ %	الإمارات العربية المتحدة	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون أف.زى ش.ذ.م.م
١٠٠ %	المملكة العربية السعودية	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون السعودية
٦٠ %	باكستان	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون باكستان (بى فى تى) المحدودة
١٠٠ %	كندا	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون كندا
٩٥,٨ %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة جلوبال تيلكوم
١٠٠ %	المغرب	ميديا وتكنولوجيا	شركة كيزا تيلكوم (روستن إنفستمنت)
٩٩,٩٨ %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة إيجيبت كول للإتصالات
٩٩,٥ %	فلسطين	ميديا وتكنولوجيا	شركة بال كول
١٠٠ %	الجزر العذراء البريطانية	ميديا وتكنولوجيا	شركة أراب كول جروب
١٠٠ %	باكستان	ميديا وتكنولوجيا	شركة كول باك
١٠٠ %	الجزائر	ميديا وتكنولوجيا	شركة الجزائر وين كول
٩٩,٩٦ %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة أوركاب القابضة (المنطقة الحرة)
١٠٠ %	مالطا	ميديا وتكنولوجيا	شركة أوركاب فار إيست ليمتد
٩٩,٨ %	لبنان	خدمات ادارة	أوراسكوم تيلكوم لبنان

ج- إستثمارات فى شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هي منشأة تتمتع المجموعة بتأثير جوهري عليها من خلال المشاركة فى القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

تدرج نتائج أعمال وأصول والتزامات الشركات الشقيقة بالقوائم المالية للمجموعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. أما تلك الإستثمارات التي يتم تصنيفها بغرض البيع والتي يتم المحاسبة بها طبقاً للمعيار المصرى رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة (مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع) أيهما أقل.

هذا وباستخدام طريقة حقوق الملكية تظهر الإستثمارات فى الشركات الشقيقة بقائمة المركز المالى المجمعة بالتكلفة المعدلة بنصيب المجموعة من التغيرات اللاحقة لتاريخ الإقتناء فى صافى أصول الشركات الشقيقة المكتتاة وذلك بعد خصم أى اضمحلال قد يطرأ على قيمة كل استثمار على حدى. ولا يتم الاعتراف بأى زيادة فى نصيب المجموعة من خسائر شركة شقيقة عن القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة فى الشركة الشقيقة إلا إذا كانت تلك الزيادة فى حدود الالتزام القانونى أو الحكى على المجموعة تجاه الشركة الشقيقة أو المبالغ التى قد تكون المجموعة قد سدتها نيابة عن تلك الشركة.

وفى تاريخ الإقتناء يتم المحاسبة عن الفرق بين تكلفة الإقتناء ونصيب المجموعة من القيمة العادلة لصادى أصول الشركة الشقيقة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٩) والخاص بتجميع الأعمال وبناء على ذلك فإن:

١. أى زيادة فى تكلفة الإقتناء عن نصيب المجموعة فى صافى القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة والإلتزامات المحتملة للشركة الشقيقة فى تاريخ الإقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة وتدرج الشهرة الناتجة من اقتناء الشركة الشقيقة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ويتم تقييم الاضمحلال لتلك الشهرة كجزء من الاستثمار ككل.

٢. أى زيادة فى نصيب المجموعة فى صافى القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة والإلتزامات المحتملة للشركة الشقيقة عن تكلفة الإقتناء فى تاريخ الإقتناء تستبعد من القيمة الدفترية للاستثمار على أن تثبت كإيرادات عند تحديد نصيب المجموعة من أرباح أو خسائر الشركة الشقيقة عن الفترة التى تم خلالها اقتناء الاستثمار.

وفى حالة تعامل المجموعة مع إحدى الشركات الشقيقة يتم استبعاد الأرباح والخسائر المتبادلة وذلك فى حدود نصيب المجموعة من هذه الشركة الشقيقة. هذا وقد تكون الخسائر دليلاً على إنخفاض قيمة الأصل المحول وفى هذه الحالة يتم تكوين المخصص المناسب لمواجهة هذا الاضمحلال.

وفىما يلى بيان بالشركات الشقيقة للمجموعة:

نسبة الملكية	نسبة الملكية	
	مباشرة	غير مباشرة
الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول	٥٠%	— %
ام تى تيلكوم اس سي ار ال *	٢٨,٧٥%	— %
الإجمالى	٥٠%	٢٨,٧٥%

خلال الفترة استحوذت الشركة على ٢٨,٧٥% من الحقوق التصويتية فقط ودون اية حقوق اقتصادية من اسهم ام تى تيلكوم اس سي ار ال والتي تملك نسبة حاكمة فى اسهم راسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول مما يتيح للشركة الاحتفاظ بالتأثير الجوهري على أنشطة الشركة الشقيقة وذلك فى اطار صفقة بيع جزء من مساهمة الشركة فى راسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول الى شركة فرانس تليكوم.

د- الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن اقتناء منشأة تابعة أو مشروع مشترك فى الزيادة فى تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة فى القيمة العادلة لصادى أصول المنشأة المكتتاة فى تاريخ الاستحواذ أو الإقتناء. ويتم الاعتراف الأولى للشهرة كأصل بالتكلفة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها أى خسائر اضمحلال.

ولهذا إجراء اختبارات الاضمحلال يتم توزيع الشهرة على كل وحدة من وحدات المجموعة القادرة على خلق تدفقات نقدية والتى من المتوقع ان تستفيد من ذلك التجميع. ويتم اخضاع تلك الوحدات لاختبار الاضمحلال سنوياً أو بصفة أكثر دورية عند وجود مؤشرات اضمحلال للوحدة.

وإذا كانت القيمة الاستردادية لتلك الوحدات اقل من القيمة الدفترية لها فيتم استخدام خسائر هذا الاضمحلال أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأى شهرة موزعة على الوحدة سلفاً ثم فى تخفيض باقى الأصول الأخرى للوحدة على اساس نسبى طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل فى الوحدة، مع الاخذ فى الاعتبار بان خسائر الاضمحلال فى الشهرة لا يتم عكسها فى الفترات اللاحقة.

وعند استبعاد المنشأة التابعة أو المشروع المشترك تؤخذ الشهرة فى الاعتبار عند تحديد أرباح أو خسائر ذلك الاستبعاد، وهو ما ينطبق أيضاً على الشركة الشقيقة حيث تتضمن تكلفة الاستثمار فى الشركة الشقيقة قيمة الشهرة.

وقد تم الإفصاح عن سياسة الشركة المتعلقة بالشهرة التى تنشأ عند اقتناء شركة شقيقة ضمن إيضاح "إستثمارات فى شركات شقيقة" أعلاه.

٥- الأدوات المالية

الاصول المالية

يتم الاعتراف بالاصول المالية واستبعادها من الدفاتر طبقاً لتاريخ المعاملة حينما يخضع شراء أو بيع الاصول المالية لشروط تعاقدية تتطلب تسليم الاصول المالية في إطار زمني محدد طبقاً للسوق، ويتم الاعتراف الأولي بتلك الاصول المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة فيما عدا الاصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة.

وقد قامت المجموعة بتصنيف الأصول المالية في قائمة المركز المالي كما يلي: أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - مشتقات مالية ، وأدوات دين تتمثل في أذون الخزانة والأرصدة لدى البنوك والأرصدة المستحقة على أطراف ذات علاقة وإستثمارات مالية متاحة للبيع وعملاء وأرصدة مدينة أخرى. ويعتمد ذلك التصنيف على طبيعة الأصول المالية والغرض من اقتنائها في تاريخ الاعتراف الأولي.

طريقة الفائدة الفعالة

تستخدم طريقة الفائدة الفعالة لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية التي تتمثل في أدوات دين وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها. ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (والتي تتضمن كافة الاعتاب والمدفوعات أو المقبوضات بين أطراف العقد والتي تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلي كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) وذلك على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أي فترة مناسبة اقل للوصول إلى قيمته الدفترية عند الاعتراف الأولي.

ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس الفائدة الفعالة فيما عدا ما يتم تبويبه منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون اقتنائها بغرض المتاجرة أو بسبب تطبيق المجموعة لسياسة القيمة العادلة في قياس تلك الإستثمارات من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

يتم تصنيف الاصول المالية بغرض المتاجرة اذا:

- كان اقتناؤها يتم أساساً بغرض البيع في المستقبل القريب. أو
 - كانت تمثل جزءاً من محفظة محددة لأدوات مالية تديرها المجموعة معاً وتتسم بتحقيق أرباح قصيرة الأجل. أو
 - كانت تمثل مشتقات مالية تقتنيها المجموعة لغير أغراض التغطية.
- بينما يتم تصنيف الأصول المالية الأخرى - بخلاف الأصول التي يكون اقتنائها بغرض المتاجرة - في تاريخ الاعتراف الأولي وذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا:

- كان هذا التخصيص يلغى أو يقلل من عدم التوافق الذي يمكن أن ينتج عن قياس الأصول والالتزامات او الاعتراف بأرباحها او خسائرها باستخدام أسس أخرى أو
- كانت مجموعة الأصول المالية، أو الإلتزامات المالية على حد سواء تمثل جزءاً من الأصول والالتزامات المالية للمجموعة أو كلاهما، وكانت المجموعة تقوم بإدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر، أو إستراتيجية الاستثمار الخاصة بالمجموعة، عندئذ يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة بقائمة الدخل.

إستثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الاعتراف الأولى بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الإقتناء بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة والتي تتضمن الأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسامسة والتجار والضرائب التي تفرضها الجهات التنظيمية والبورصات وضرائب ورسوم نقل الملكية.

ويتم القياس اللاحق لتلك الإستثمارات فى تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير فى القيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية لحين استبعاد الإستثمارات من دفاتر الشركة ومن ثم تستبعد الأرباح أو الخسائر المجمعة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الدخل.

وفى حالة وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع فى تاريخ القوائم المالية تستبعد الخسائر المجمعة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الدخل حتى ولو لم تكن تلك الإستثمارات قد تم استبعادها من الدفاتر.

هذا وتستخدم طريقة التكلفة فى قياس الإستثمارات المالية فى أدوات حقوق الملكية المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع فى حالة إذا ما كانت تلك الإستثمارات غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية أو لا توجد لها أسعار بسوق نشطة أو لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يعتمد عليها.

المشتقات المالية

تدخل الشركة عند الحاجة فى بعض عقود المشتقات المالية بغرض التغطية الاقتصادية لمخاطر التقلبات فى أسعار الصرف كما قد تنشأ مشتقات مالية ضمنية نتيجة لشروط تعاقدية ترد فى بعض الاتفاقات الأخرى التى قد تدخل الشركة طرفاً فيها سواء فيما يتعلق بأدوات مالية أو غير مالية. فإذا ما نشأت عن شروط تعاقدية مشتقات مالية ضمنية عندئذ يتم الاعتراف بها بصورة منفصلة عن العقد المنشئ لها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المشتقات الضمنية وذلك إذا ما كانت تفى بشروط الفصل عن العقود المنشأة وتتسم بنفس الخصائص العامة التى تتميز بها المشتقة المالية المستقلة. ويتم الاعتراف الأولى بالمشتقات المالية بالقيمة العادلة على أن تحمل تكاليف المعاملة ذات العلاقة على قائمة الدخل عند تكبدها، ويتم ادراج التغييرات التى تطرأ على القيمة العادلة للمشتقات المالية خلال كل فترة مالية فى قائمة الدخل. وبالنسبة للمشتقات المالية المخصصة عند الاعتراف الأولى بها كأدوات تغطية مخاطر فى علاقة تغطية موثقة وفعالة فيتوقف توقيت الاعتراف بالتغير فى قيمتها العادلة بقائمة الدخل على نوع علاقة التغطية وطبيعة البند المغطى.

العملاء والمدينون والمستحق على اطراف ذات علاقة

يتم إثبات العملاء والمدينون والمستحق على اطراف ذات علاقة بالقيمة الاسمية مخصوماً منها قيمة الانخفاض المكون لتلك الأرصدة ويتم إثبات الانخفاض عندما تتوافر أدلة موضوعية على أن الشركة لن تتمكن من تحصيل كل أو جزء من المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد مع العميل، ويمثل الانخفاض الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد معبرا عنها بالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة.

النقدية وما فى حكمها

تتمثل النقدية وما فى حكمها فى النقدية بالصندوق وأرصدة البنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة.

الإلتزامات المالية وإدوات حقوق الملكية التى تصدرها المجموعة

تبويب الأداة كالتزام أو كحقوق ملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كالتزامات أو كحقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقدات المجموعة.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تتمثل في أى تعاقد يعطى الحق للمجموعة في صافى أصول منشأة بعد خصم كل ما عليها من التزامات. يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية التي تصدرها المجموعة بقيمة المبالغ المحصلة مخصوماً منها تكاليف الإصدار المباشرة.

الالتزامات المالية

تصنف المجموعة أدوات الدين كالتزامات مالية أخرى وتتضمن الاقتراض والتسهيلات الائتمانية والالتزامات المالية الأخرى والأرصدة الدائنة للعملاء والأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة والموردون، ويتم قياسها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة (القيمة التي تم استلامها) بعد خصم تكلفة المعاملات على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال وطبقاً له يتم توزيع عبء الفائدة على الفترات المتعلقة بها على أساس العائد الفعلي.

ان طريقة معدل الفائدة الفعال هو أسلوب لاحتساب التكلفة المستهلكة للالتزامات المالية وتحميل مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به.

ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المدفوعات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أي فترة مناسبة أقل للوصول إلى قيمته الدفترية عند الاعتراف الأولي.

و- استبعاد الأدوات المالية من الدفاتر

يتم استبعاد الأصل المالي عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل بصورة جوهرية لطرف خارج المجموعة أما إذا لم تسفر المعاملة عن تحويل المجموعة لكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل لطرف خارجي أو عن الاحتفاظ بها بصورة جوهرية، فإن عليها أن تحدد ما إذا كانت لازالت محتفظة بالسيطرة على الأصل المالي. فإذا استمرت المجموعة في السيطرة على الأصل المالي المحول عندئذٍ تعترف بالحصصة التي تحتفظ بها في الأصل وبالتزام مقابل يمثل المبالغ التي قد يتعين عليها سدادها.

أما إذا ما أسفرت المعاملة عن احتفاظ المجموعة بصورة جوهرية بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحول عندئذٍ تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي على أن تعترف أيضاً بالمبالغ المستلمة كإقتراض بضمان ذلك الأصل. يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو بإلغائها أو بانتهاء مدتها التعاقدية.

ز- الإضمحلال في قيمة الأصول المالية

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تتعرض قيمة الأصول المالية للاضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولي بالأصل المالي. وبالنسبة للأسهم المقيدة وغير المقيدة ببورصة الأوراق المالية والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فإن الانخفاض المستمر أو الحاد في القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعياً على حدوث اضمحلال في قيمتها. يتم تقدير خسارة الإضمحلال في قيمة أصل مالي يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي لهذا الأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الإضمحلال فيما عدا العملاء حيث يتم الاعتراف بحساب مستقل للاضمحلال في قيمتها. إذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر اضمحلال في قيمة أصول مالية مقيسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذٍ يتم رد خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الاعتراف بها.

أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الانخفاض اللاحق في اضمحلالها بقائمة الدخل وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

ح- المشتقات المالية

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لتغطية مخاطر سعر الصرف ومخاطر سعر الفائدة الناشئة عن أنشطة التشغيل والاستثمار والأنشطة التمويلية. وطبقاً لسياسة المجموعة لا تصدر المجموعة أو تحتفظ بمشتقات أدوات مالية بغرض المتاجرة. ويتم المحاسبة عن المشتقات التي لا تفي بمتطلبات التغطية كأصول مالية بغرض المتاجرة. يتم الاعتراف الأولى بالمشتقات المالية بالقيمة العادلة كما يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة على قائمة الدخل عند تكبدها.

وبعد الاعتراف الأولى يتم القياس اللاحق للمشتقات المالية بالقيمة العادلة على أن يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة لتلك المشتقات في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تنشأ خلالها إلا إذا كانت تلك المشتقات طرفاً في علاقة تغطية وعندئذ يعتمد توقيت الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في قيمتها العادلة على نوع علاقة التغطية وطبيعة البند المنطوق كما يلي:

أدوات تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

يتم الاعتراف بالتغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة لأدوات تغطية "مخاطر التدفقات النقدية" مباشرة ضمن حقوق الملكية الى المدى الذي تعتبر فيه أداة التغطية فعالة، أما إذا ما تبين أن أداة التغطية غير فعالة فيتم الاعتراف بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لتلك الأدوات بقائمة الدخل.

وإذا ما توقفت أداة التغطية عن الوفاء بشروط محاسبة التغطية أو انقضت مدتها أو تم بيعها أو الانتهاء منها أو استخدامها عندئذ تتوقف المحاسبة عن التغطية ويظل مجمع الربح أو الخسارة الذي سبق تراكمه ضمن حقوق الملكية قائماً إلى أن تحدث المعاملة التجارية محل التغطية المقدره سلفاً وعندئذ يحول مجمع الربح أو الخسارة من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يؤثر بها البند المنطوق على الأرباح أو الخسائر، وعندما يكون البند الذي يتم تغطيته عبارة عن أصل غير مالي فإن المبلغ المتراكم ضمن حقوق الملكية يتم استخدامه في تعديل القيمة الدفترية للأصل غير المالي عند الاعتراف الأولى به.

أدوات تغطية مخاطر القيمة العادلة:

يتم الاعتراف بالتغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة لأدوات تغطية "مخاطر القيمة العادلة" ضمن ربح أو خسارة الفترة والتي يدرج بها أيضاً التغيرات في القيمة العادلة للبند المنطوق حتى ولو كان ذلك البند على خلاف ذلك يقاس بالتكلفة المستهلكة أو يقاس بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغير في قيمته العادلة ضمن حقوق الملكية.

ط- الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الاضمحلال في قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المرجح أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة يعتمد عليها. ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الدخل عن الفترة المالية التي يتم تحمل تلك المصروفات خلالها. وتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد أو تكهين الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد - إن وجد - والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الدخل.

ويتم اهلاك الأصول الثابتة القابلة للاهلاك بطريقة القسط الثابت وتحميله على قائمة الدخل وذلك على مدار العمر الانتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول. وفيما يلي بيان بالعمر الانتاجي المقدر لكل من الأصول لغرض احتساب الاهلاك:

<u>الأصل</u>	<u>السنوات</u>
مبانى	٥٠ سنة
محطات إرسال	٨ - ١٥ سنوات
آلات	٥ - ١٠ سنوات
أجهزة ومعدات كمبيوتر	٣ - ٥ سنوات
أثاث وتجهيزات	٥ - ١٠ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٣ - ٦ سنوات
تحسينات فى اماكن مؤجرة وتجديدات	٣ - ٨ سنوات

المشروعات تحت التنفيذ

يتم اثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة مخصصاً منها مجمع الاضمحلال فى قيمتها إن وجد، وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة بالأصل واللازمة لتجهيز الأصل الى الحالة التى يتم تشغيله بها وفى الغرض الذى أقتنى من أجله. ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ الى بند الأصول الثابته عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض التى اقتنيت من أجله وعندئذ يبدأ إهلاكها باستخدام نفس الأسس المتبعة فى اهلاك البنود المماثلة لها من الأصول الثابتة.

ي- الأصول غير الملموسة

يتم معالجة الأصول ذات الطبيعة غير النقدية والتي ليس لها وجود مادي ولكن يمكن تحديدها والمقتناة لأغراض النشاط والمتوقع أن يتدفق منها منافع مستقبلية كأصول غير ملموسة. تتضمن الأصول غير الملموسة (بخلاف الشهرة) أنظمة الحاسب الالى، ترخيص شبكات الاتصالات وحقوق الانتفاع وحقوق علامات تجارية. ويتم قياس الأصول غير الملموسة بالتكلفة والتي تتمثل فى السعر النقدي فى تاريخ الاعتراف الأولى بها، فى حالة تأجيل السداد لفترات تزيد عن فترة الائتمان العادية فإنه يتم الاعتراف بالفرق بين السعر النقدي وإجمالي المبلغ المسدد كفايدة. ويتم عرض الأصول غير الملموسة بالصافي بعد خصم الاستهلاك والخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة. يتم رسملة النفقات اللاحقة على اقتناء الأصول غير الملموسة ضمن القيمة الدفترية للأصول المرسملة فقط عندما تزيد هذه النفقات من المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل أو الأصول، بينما يتم تحميل كافة النفقات الأخرى عند تكبدها على قائمة الدخل. يتم إستهلاك الأصول الغير ملموسة وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة إلا إذا كان العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة غير محدد فعندئذ يتم إجراء اختبار للاضمحلال فى قيمة تلك الأصول على أساس سنوى.

ك- الإضمحلال في قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة

تقوم المجموعة على أساس سنوي - أو كلما استدعى الأمر ذلك - بمراجعة القيم الدفترية لأصولها الملموسة لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث إضمحلال في قيمتها، فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم المجموعة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال في قيمته. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد التى يتبعها الأصل.

وفى حالة إستخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للمجموعة يتم توزيعها أيضا على تلك الوحدات. ولو تعذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للمجموعة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التى يمكن للمجموعة تحديدها بإستخدام أسس منطقية وثابتة.

وبالنسبة للأصول غير الملموسة التى ليس لها عمر افتراضى محدد أو غير المتاحة للإستخدام بعد فانه يتم اجراء اختبار سنوي للإضمحلال فى قيمتها أو بمجرد توفر أى مؤشر عن تعرض تلك الأصول للإضمحلال.

هذا وتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى "القيمة العادلة مخصوما منها التكاليف اللازمة للبيع" أو "القيمة الإستخدامية" أيهما أكبر.

ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد بإستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات والتى تعبر عن القيمة الإستخدامية لها. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتى لم يتم أخذها فى الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الاستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس القيمة الاستردادية.

ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل. وعندما يتم فى فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتى أعترف بها فى فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال فى قيمته فى السنوات السابقة. ويتم إثبات تلك التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

ل- أصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع

يتم تبويب الأصل غير المتداول (أو المجموعة الجارى التخلص منها)، كأصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع إذا كان من المتوقع ان يتم إسترداد قيمتها الدفترية، بشكل اساسى، من صفقة بيع وليس من الاستمرار فى استخدامها، ويتحقق هذا الشرط عندما يكون الاصل متاحاً للبيع الفورى بحالته التى يكون عليها بدون اية شروط إلا شروط البيع التقليدية والمععادة لتلك الاصول ويجب ان يكون احتمال بيعها عال وذلك من خلال التزام الإدارة بخطة بيع الاصل وان يكون قد تم البدء فى إتمام الخطة قبل نهاية الفترة المالية ، بالإضافة الى ان يكون من المرجح ان يتم استكمال عملية البيع بالشروط التى تسمح بقيدها كعملية بيع كاملة خلال إثني عشر شهراً من تاريخ التوبيج إلا إذا ما حدث تأخير فى استكمال عملية البيع وكان ذلك التأخير راجعاً إلى أحداث أوظروف خارجة عن إرادة المجموعة وإذا توافرت الأدلة الكافية التى تؤكد استمرار المجموعة فى التزامها بخطة بيع الاصل.

يتم قياس الاصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على اساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع ايها اقل.

م- المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل. ويتم تحديد التكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح لتسعير المنصرف من المخازن. وتقدر صافى القيمة البيعية على أساس سعر البيع فى سياق الاطار المعتاد للنشاط مخصصاً منه التكاليف التقديرية اللازمة للاتمام وكذلك اية تكلفة أخرى تلزم لاستكمال عملية البيع.

ن- العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية لكل شركة من شركات المجموعة بعملة البيئة الاقتصادية التى تحكم معاملات الشركة (عملة القيد بالدفاتر).

ولهدف اعداد القوائم المالية المجمعة يتم عرض نتائج الاعمال والمركز المالى لكل شركة بالجنيه المصرى والذى يمثل عملة العرض الاساسيه للمجموعة وللقوائم المالية المجمعة.

وعند اعداد القوائم المالية لكل شركة يتم إثبات المعاملات التى تتم بعملات بخلاف عملة القيد الخاصة بها وفقاً لأسعار الصرف السارية وقت اتمام التعامل على أن يعاد ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى نهاية كل فترة مالية إلى عملة القيد وفقاً لأسعار الصرف السائدة فى ذلك التاريخ.

أما بالنسبة للأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة غير النقدية والمثبتة بالقيمة العادلة فيتم ترجمتها فى نهاية كل فترة مالية إلى عملة القيد وفقاً لاسعار الصرف السائدة فى تاريخ تحديد القيمة العادلة. أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الاخرى التى استخدمت التكلفة التاريخية فى قياسها فلا يعاد ترجمتها.

وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الدخل عن الفترة فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة حيث يتم إدراجها ضمن التغيرات فى قيمتها العادلة.

وفى تاريخ القوائم المالية المجمعة تتم ترجمة الأصول والإلتزامات بالقوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية والمحلية والمعروضة بعملات تختلف عن الجنيه المصرى وهو عملة عرض القوائم المالية المجمعة وذلك على أساس أسعار الصرف السائدة فى تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة فى حين تتم ترجمه حقوق المساهمين وفقاً لأسعار الصرف التاريخية فى تاريخ الإقتناء أو التأسيس وفى تاريخ تحققها. هذا ويتم ترجمه بنود الإيرادات والمصروفات بناءً على متوسط سعر الصرف السائد خلال الفترة المالية المعد عنها تلك القوائم. ويتم تبويب فروق ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة بقائمة المركز المالى المجمعة كإحتياطي فروق ترجمة ضمن حقوق الملكية.

س- الضرائب

يتم تكوين مخصص لمواجهة الإلتزامات والخلافات الضريبية المحتملة من وجهة نظر الإدارة فى ضوء المطالبات الضريبية الواردة وبعد إجراء الدراسات اللازمة فى هذا الشأن.

يتم تحميل قائمة الدخل المجمعة للمجموعة بصفة دورية بعبء تقديرى للضريبة عن كل فترة مالية والذى يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة على أن يتم إثبات العبء الفعلى للضريبة فى نهاية العام.

تتمثل الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة فى الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والإلتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصرى ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية المجمعة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبى المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها فى هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها فى الفترات التى سيتم خلالها تسوية الإلتزام أو استخدام الأصل وبناءً على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية فى تاريخ القوائم المالية.

ويتم إثبات الضريبة كمصروف أو إيراد بقائمة الدخل باستثناء تلك المتعلقة ببند أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المرتبطة بها هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.
وبصفة عامة يتم الاعتراف بكافة الإلتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة فى المستقبل) فيما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم الضريبى فى المستقبل) إلا إذا توافر احتمال قوى أو دليل آخر مقنع على تحقيق أرباح ضريبية فى المستقبل تكفى لإستخدام أو الاستفادة من تلك الأصول.
هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والإلتزامات طويلة الأجل.

ع- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ على المجموعة التزم حالى (قانونى أو حكمى) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج من المجموعة فى صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وان تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.
وتمثل القيمة التى يتم الاعتراف بها كمخصص افضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالى فى تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.
وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقد الناتجة عن مضى الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة فى المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل.

ف- النقدية وما فى حكمها

تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة النقدية بالخرينة والبنوك والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعاليه السيولة التى يمكن تحويلها بسهولة الى مبالغ نقدية محدده وبشرط أن يكون تعرضها لمخاطر التغير فى قيمتها ضئيلاً وأن يكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتناؤه. ويتم اعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة.

ص- الاعتراف بالإيراد

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل الذى تم استلامه أو لا يزال مستحقاً للمجموعة حتى نهاية الفترة المالية.
ويعترف بالإيراد الخاص بتنفيذ عملية تتضمن تقديم خدمة عندما يمكن تقدير نتائجها بدرجة يعتمد عليها وذلك الى المدى الذى تم تنفيذه من المعاملة حتى تاريخ القوائم المالية، و يمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدرجة يعتمد عليها اذا ما توافرت الشروط التالية مجتمعة:

- يمكن قياس قيمة الإيراد بدرجة يعتمد عليها. و
- أن يكون من المرجح تتدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة. و
- أنه يمكن قياس درجة إتمام العملية فى تاريخ القوائم المالية بصورة يعتمد عليها. و
- أنه يمكن قياس التكاليف التى تم تكبدها فى العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها بصورة يعتمد عليها.

وفيما يلي أنواع الخدمات المقدمة وبيان بالسياسات التي تطبقها المجموعة للاعتراف بالإيرادات المتولدة عنها وكذا بالإيرادات الأخرى الناتجة عن استخدام أصول المجموعة:

١. إيرادات خدمات الدعم الفني

- يتم الاعتراف بإيرادات خدمات الدعم الفني في قائمة الدخل على مدار الفترة الزمنية التي تقدم تلك الخدمات خلالها وذلك وفقاً للعقود المبرمة مع الشركات الشقيقة طبقاً لمبدأ الأستحقاق.

- هذا وقد اختارت إدارة المجموعة عدم استبعاد إيرادات خدمات الدعم الفني الناتجة عن تعاقداتها مع الشركة الشقيقة من القوائم المالية المجمعة حيث لا يتطلب المعيار المصري إجراء ذلك الاستبعاد علماً بأن صافي أرباح المجموعة لن تتأثر إذا ما كانت الشركة الأم قد قامت باستبعاد تلك الإيرادات التي اعترفت بها مقابل مصروفات خدمات الدعم الفني التي اعترفت بها الشركات الشقيقة عند احتساب نصيب المجموعة من أرباح وخسائر الشركات الشقيقة.

٢. إيرادات تشغيل شبكات المحمول:

يتحقق الإيراد عند تقديم الخدمة للعملاء بناءً على الاستخدام الفعلي للشبكة من الأنشطة التالية:

- الإيراد من الكروت المدفوعة مقدماً بناءً على الدقائق الفعلية المستخدمة، أما الرصيد غير المستخدم في تاريخ القوائم المالية فيعترف به كإيراد مؤجل ضمن الالتزامات بقائمة المركز المالي.

- الاشتراكات الشهرية ويتم إثباتها بطريقة القسط الثابت على مدار فترة وشروط التعاقد.

- إيرادات الخدمات والتسهيلات الخاصة باتصالات شبكات التليفون المحمول ويتم إثباتها عند تقديم الخدمة.

٣. إيرادات خدمات الاتصالات:

تتكون إيرادات خدمات الاتصالات مما يلي:

- إيرادات من بيع سلع

ويتحقق عنها الإيراد عندما تنتقل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى العميل.

- الخدمة المضافة

ويتحقق إيراد الخدمة المضافة عند توصيل الخدمة أو استخدامها من قبل العميل.

٤. إيرادات الفوائد

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الأستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلي المطبق عن الفترة حتى تاريخ الأستحقاق.

٥. إيرادات الشركة من توزيعات الأرباح

تثبت الإيرادات الناشئة من توزيعات الأرباح التي تستحقها المجموعة عن استثماراتها في أدوات حقوق الملكية - بخلاف استثماراتها في شركات شقيقة - في الأرباح أو الخسائر وذلك عند صدور الحق للمجموعة في الحصول على التوزيعات. ويتم تخفيض تكلفة تلك الإستثمارات بتوزيعات أرباح ما قبل الإقتناء بحيث تمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الإقتناء.

ق- مزايا العاملين قصيرة الاجل

يتم الاعتراف بالأجور والمرتببات والاجازات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزايا الأخرى غير النقدية مقابل خدمات العاملين بالمجموعة على أساس الأستحقاق في الفترة المالية التي تؤدي خلالها تلك الخدمات.

ر- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على مساهمي الشركة الأم وعلى أصحاب الحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة وبمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبنصيب العاملين في تلك الأرباح كإلتزام بالقوائم المالية في الفترة التي يتم إعتداد تلك التوزيعات خلالها من ملاك كل شركة من شركات المجموعة.

ش- تكلفة الإقتراض

يتم إثبات تكلفة الإقتراض كمصروف بقائمة الدخل عند تكبدها باستثناء تكلفة الإقتراض المرتبطة مباشرة بإنشاء أو اقتناء أصول مؤهلة لتحمل تكلفة الإقتراض، ويتم رسملتها كجزء من تكاليف الأصول ذات العلاقة وتتوقف هذه الرسملة عندما يتم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لاعداد الأصل في الغرض المحدد له.

ت- نصيب السهم في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية بالشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

ث- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو العنصر القابل للتمييز في المجموعة ويشارك في تقديم منتج أو خدمة منفردة أو مجموعة من الخدمات أو المنتجات المرتبطة ببعضها البعض والتي تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي تخضع لها قطاعات الأنشطة الأخرى (قطاع النشاط).

القطاع الجغرافي هو العنصر القابل للتمييز في المجموعة ويشارك في تقديم منتجات أو خدمات داخل بيئه اقتصادية محددة ويخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالعناصر التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى (قطاع جغرافي). ويعتمد الشكل الأساسي للتقارير القطاعية على قطاعات النشاط.

خ- مصادر استنباط القيمة العادلة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٤) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى. هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة لتلك الأدوات في تاريخ القوائم المالية، بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في سوق نشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التي تستخدم مدخلات وافتراضات ملائمة تتسق مع تلك التي يستخدمها عادة المتعاملون في السوق وتعتمد على أحوال السوق في تاريخ القوائم المالية.

ذ- الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي لكل شركة من شركات المجموعة المؤسسة في مصر يتم تجنيب ٥% من صافي الأرباح لتكوين احتياطي قانوني ويجوز إيقاف تجنيب هذه المبالغ متى وصل هذا الاحتياطي إلى ٥٠% من قيمة رأس المال المصدر ويتم استئناف عملية التجنيب متى قل الاحتياطي عن هذه القيمة، ويمكن استخدام هذا الاحتياطي في تغطية الخسائر كما يمكن استخدامه في زيادة رأس مال الشركة.

ض- حصة العاملين في الأرباح

تلتزم كل شركة من شركات المجموعة المؤسسة في مصر بتوزيع حصة من الأرباح على عاملها تعادل نسبة ١٠% من توزيعات الأرباح النقدية التي يتقرر توزيعها على الملاك وبما لا يجاوز مجموع الأجر السنوية للعاملين. ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات ارباح من خلال حقوق الملكية والالتزام خلال الفترة المالية التي قام فيها ملاك الشركة باعتماد هذا التوزيع. ونظراً لأن توزيع الأرباح هو حق أصيل لملاك الشركة فلا يتم الاعتراف بالالتزام قبل العاملين في الأرباح التي لم يتم الاعلان عن توزيعها حتى تاريخ القوائم المالية (الأرباح المرحلة).

غ- قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

٥- التقارير القطاعية

اجمالي	الكوابل البحرية	الميديا والتكنولوجيا	المركز الرئيسي	خدمات هواتف نقاله	
١,٥٧٥,٨٥٢	٨٨,٤٣١	٣١٠,٤٠١	٢٠٣,٨٤٦	٩٧٣,١٧٤	إيرادات تشغيل
(٢٣,٠٦٢)	-	-	(٢٣,٠٦٢)	-	إيرادات داخلية بين القطاعات
١,٥٥٢,٧٩٠	٨٨,٤٣١	٣١٠,٤٠١	١٨٠,٧٨٤	٩٧٣,١٧٤	إيرادات تشغيل من عملاء خارجيين عن المجموعة
٨١٤,٩٨٧	(٣,٩٩٥)	٤٧٠	٦٦,٧٣٤	٧٥١,٧٧٨	الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات
(١٠٩,٣٣٥)					<u>بنود غير مخصصة</u>
(٤)					إهلاك واستهلاك
١,٥٤٧,٩١٣					خسائر اضمحلال
٢٩,١٣٩					أرباح بيع استثمارات في شركات شقيقة
(٢٩٠,٨٨٦)	(٤,٨٩٠)	(٤١,٦٤٠)	(٢٤٣,٨٠٥)	(٥٥١)	دخل الاستثمار
(٢٢٨,٣٠٥)					تكلفة التمويل
(٨٧,٣١٩)					فروق ترجمة عملات أجنبية
١,٦٧٦,١٩٠					نصيب الشركة الأم في خسائر شركات شقيقة
					أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل
اجمالي	الكوابل البحرية	الميديا والتكنولوجيا	المركز الرئيسي	خدمات هواتف نقاله	الأصول
٢,٥٥٤,٢٦٠	١,٧٧٦,٣٩٣	٦٢,١٦٦	٤٥,٠١٥	٦٧٠,٦٨٦	أصول ثابتة
٤٨١,٦٧٠	٨,١٣٢	٣٢,٧٦٧	-	٤٤٠,٧٧١	أصول غير ملموسة

تتمثل البنود غير المخصصة في الإيرادات والتكاليف المرتبطة بالأنشطة المقدمة بصورة مركزية من المقر الرئيسي إلى الشركات التابعة وتتضمن هذه الأنشطة وظائف العاملين ذوي المسؤوليات واسعة النطاق داخل المجموعة مثل المراجعة الداخلية، والمشورة المالية والخدمات القانونية والاتصالات وعلاقات المستثمرين.

٦- إيرادات تشغيل

من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢
١,٠٣٨,٥٩٢
١٤٤,٦٠٨
١٣٦,٢٩٥
١٨٠,٧٨٤
٥٢,٤١١
١,٥٥٢,٧٩٠

الاتصالات التليفونية
تعريفه الاتصال التبادلي
تنزيل المحتوى
اتعاب ادارة
خدمات أخرى
إجمالي الإيرادات

٧- تكاليف المشتريات والخدمات:

من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢
١٢٦,١٦٤
٤٨,٥٤٠
٢١,١٦٤
٦,٦٩٩
٥,٥٥٦
٩٣,٧٨٩
١١٣,٣٢٩
٩١,٠٠٩
٩,٩٩٧
٣٠,٨١٣
٣,٢١٠
٥٥٠,٢٧٠

تكلفة الاتصال
تكاليف الاحتفاظ والحصول على العملاء والمستخدمين
تكاليف الصيانة
تكاليف المرافق والطاقة
خدمات الدعاية والإعلان
تكاليف عقود التأجير المتنوعة
أتعاب الاستشارات والخدمات المهنية
تكلفة شراء المواد والبضائع وتكلفة مواد وخامات مستهلكة
مصرفات تأمين
تكاليف الخدمات الأخرى
الاتصال التبادلي
الإجمالي

٨- مصرفات أخرى

من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢
٧,٤٠٠
٧,٨٦١
٦
١,٥٠٦
١٩,٥٤٥
٣٥,٨١٨

عبء اضمحلال عن ديون مشكوك في تحصيلها
عبء المخصصات
تكاليف الحصول على تراخيص التشغيل
دعاية و هدايا
المصرفات التشغيلية الأخرى
الإجمالي

٩- تكلفة العاملين:

من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢
١١٢,٨٥٤
١٩,٧٢٨
٢,٦٠٦
٢٩,٦٩٦
١٦٤,٨٨٤

أجور ومرتبات
تأمينات إجتماعية
معاش وتقاعد
مصروفات عاملين - أخرى
الإجمالي

١٠- إهلاك واستهلاك:

من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢

١,٨٥١
٧٢,٧٤٧
٥,٩٣٣
٨,٤٠٢

إهلاك أصول ثابتة
مباني
محطات الاتصال
حاسبات وتجهيزات ومعدات أخرى
معدات كابلات

٢٠,٣١٢
٩٠
١٠٩,٣٣٥

استهلاك أصول غير ملموسة
رخص تشغيل
أخرى
الإجمالي

١١- صافي دخل الاستثمار (تكلفة التمويل)

من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢
٢٧,٨٧٠
١,٢٦٩
٢٩,١٣٩
(٦,٣٤٣)
(٤,٩٨٠)
(٤١,٢٧٣)
(٢٣٨,٢٩٠)
(٢٩٠,٨٨٦)
(٢٠٣,٥١٩)
(٢٤,٧٨٦)
(٢٢٨,٣٠٥)
(٤٩٠,٠٥٢)

دخل الاستثمار الناتج من:

الفوائد الدائنة
إيرادات استثمار أخرى
إجمالي دخل الاستثمار

تكلفة التمويل الناتجة من:

الفوائد المدينة
المصروفات التمويلية الأخرى
خسائر أصول مالية *
التغير في القيمة العادلة لخيار شراء
إجمالي تكاليف التمويل
عقود صرف أجل
خسائر ترجمة عملات أجنبية
فروق ترجمة عملات أجنبية

صافي دخل الاستثمار (تكلفة التمويل)

* تتمثل خسائر الأصول المالية في قيمة الانخفاض في الأرضة المرتبطة باستثمارات المجموعة في كوريا الشمالية نظرا لارتفاع درجة عدم التأكد في استرداد تلك المبالغ في المستقبل.

١٢- استثمارات في شركات شقيقة

٣٠ سبتمبر ٢٠١٢	نسبة الملكية %	الدولة	
٥٦,٠٧٣	٢٨,٧٥	بلجيكا	ام تى تيلكوم اس سي ار ال
٧٣٥,١٩٤	٥	جمهورية مصر العربية	الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش.م.م
٧٩١,٢٦٧			

بلغت القيمة الدفترية للاستثمارات في شركات شقيقة القائمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢ مبلغ ٧٩١,٢٦٧ ألف جنيه مصري وذلك بعد قيام المجموعة ببيع جزء من حصتها في أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول في ١١ أبريل ٢٠١٢ كما هو موضح أدناه، وفيما يلي بعض المعلومات المالية عن الشركات الشقيقة والتي تمتلك فيها الشركة منافع اقتصادية من خلال الحقوق التصويتية وتمثل في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول:

٣٠ سبتمبر ٢٠١٢	
١٦,٢٨٦,٨٠٧	إجمالي الأصول
(١٣,٨٩٤,٢٨٢)	إجمالي الالتزامات
٢,٣٩٢,٥٢٥	صافي الأصول
٧٣٥,١٩٤	حصة المجموعة في صافي أصول الشركة الشقيقة
٧,٧٣٦,١٨٣	إجمالي الإيرادات
(٩٤,٠٠٠)	صافي الخسائر خلال الفترة
(٨٧,٣١٩)	حصة المجموعة في صافي خسائر الشركة الشقيقة

وطبقاً لما هو وارد بصورة تفصيلية بالإيضاح رقم (٢٦) فقد قامت الشركة ببيع حصة مباشرة في أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول تمثل ١٥% من أسهم الشركة الشقيقة بمبلغ ٣٠٣٧٥٠٠ ألف جنيه مصري، وكذلك حصتها غير المباشرة في أسهم هذه الشركة الشقيقة والبالغة ١٤,٦٧% (من خلال مساهمتها في أسهم شركة موبينيل للاتصالات) بمبلغ ٢,٨٢٢,٧١٠ ألف جنيه مصري والتي تم استلامها في شكل توزيعات من شركة موبينيل للاتصالات، بالإضافة الى حصتها المباشرة في أسهم شركة موبينيل للاتصالات بمبلغ ١٤٨,٩٢٥ ألف جنيه مصري. وبذلك بلغ إجمالي ما حصلت عليه الشركة مقابل الجزء المباع من حصتها في أسهم الشركات الشقيقة مبلغ ٦,٠٠٩,١٣٥ ألف جنيه مصري بينما بلغت القيمة الدفترية للأسهم المباعة مبلغ ٤,٤٦١,٨١٦ ألف جنيه مصري ونتج عن ذلك أرباح بيع بمبلغ ١,٥٤٧,٩١٣ ألف جنيه مصري تم إدراجها في قائمة الدخل عن الفترة المالية.

بالإضافة إلى ما سبق ومن أجل إحتفاظ الشركة بحقوق تصويتية في أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول فقد قامت الشركة في إطار نفس الصفقة بشراء عدد ٢٨٧٥٠ ألف سهم بمبلغ ٦,٩ مليون يورو المعادل لمبلغ ٥٦ مليون جنيه مصري من أسهم شركة ام تى تيلكوم اس سي ار ال تمثل أسهم تصويتية فئة ب (Class B shares) بنسبة ٢٨,٧٥% حيث تمتلك شركة ام تى تيلكوم اس سي ار ال حصة قدرها ٩٣,٩% من أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بعد استكمال عرض الشراء الاجباري لأسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

١٣- ضرائب الدخل

من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢
١٤,٥٤٠
٣٩,٢٥٢
٥٣,٧٩٢

ضريبة الدخل الجارية

الضريبة المؤجلة

إجمالي ضريبة الدخل

١٤- الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة

الأصول غير الملموسة	الأصول الثابتة	
٤٦٧,٤٩٠	٢,٢٩٧,٧٤٥	الرصيد في تاريخ تنفيذ التقسيم
٣١,٩٢٢	٣٢٥,٦٠١	الإضافات
-	(١,٠١٤)	الاستيعادات
(٢٠,٤٠٣)	(٨٨,٩٣٤)	الإهلاك والاستهلاك
٢,٦٦١	٢٠,٨٦٢	فروق ترجمة العملات الأجنبية
٤٨١,٦٧٠	٢,٥٥٤,٢٦٠	صافي القيمة الدفترية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢

١- خلال الربع الأول من ٢٠١٢ قامت الشركة بالتوصل الى اتفاق مبدئي مع شركة أوراسكوم تليكوم القابضة على شراء المقر الإداري بالدور السادس والعشرين الكائن في أبراج نايل سيتي - رملة بولاق، القاهرة - جمهورية مصر العربية، كما قامت الشركة بأثبات قيمة المقر بناء على القيمة التقديرية المتفق عليها بمبلغ ٤٤,٧٤٣ ألف جنيه مصري لحين توقيع العقود النهائية على أن يتم تسوية المبلغ المستحق سداده عن شراء المقر وذلك ضمن الرصيد المستحق سداده الى شركة أوراسكوم تليكوم القابضة - إيضاح (٢٠).

٢- يتضمن رصيد الأصول غير الملموسة قيمه الشهره بمبلغ ٩٢٨ ٤٢ ألف جنيه مصرى التي نتجت عن عمليات الإقتناء التي قامت بها المجموعة فى فترات سابقة على التاريخ الذى تم فيه الانقسام.

٣- تتمثل الزيادة فى تكلفة الأصول الثابتة خلال الربع الثالث فى إقتناء أصول ثابتة بقيمة ٨٢ مليون جنيه مصرى وكذلك الزيادة فى قيمة الأصول الغير ملموسة بقيمة ١٤ مليون جنيه مصرى.

١٥- عملاء

بلغت الزيادة فى العملاء خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٢ مبلغ ٣٢ مليون جنيه والتي تتمثل فى الزيادة فى رصيد الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بمبلغ ١٨ مليون (أتعاب خدمات الإدارة للربع الثالث) وكذلك الزيادة فى رصيد العملاء لشركة أوراسكوم تليكوم فينتشرز بمبلغ ٤ مليون جنيه وترانس وولد اسوسيت بمبلغ ٨ مليون جنيه.

١٦- النقدية وما فى حكمها

انخفضت النقدية وما فى حكمها مبلغ ٥,٤٥٦ مليون جنيه مصرى ويرجع ذلك الى ما قامت الشركة الأم (المنقسمة) بتوزيعه من أرباح على المساهمين خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٢ بمبلغ ٥,٥٠٧ مليون جنيه مصرى (إيضاح ٢١).

١٧- أصول مالية أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١٢	متداولة	طويلة الأجل	الإجمالي
--	--	--	--
٣,٦٧١	٣,٣٧٦	٢٩٥	
١,٣٧٩,٣٣٢	٢٩,٦٦١	١,٣٤٩,٦٧١	
٤٤,٢٠٢	-	٤٤,٢٠٢	
١,٤٢٧,٢٠٥	٣٣,٠٣٧	١,٣٩٤,١٦٨	

مشتقات مالية
أصول مالية مدينة
ودائع
استثمارات مالية متاحة للبيع

١٧-١ المشتقات المالية

قامت الشركة بالدخول في عقود صرف آجلة خلال الفترة وفيما يلي بيان بالعقود التي تم الدخول فيها خلال الفترة، وكذا أرباح وخسائر كافة العقود المنفذة والتي لم تحل آجال تنفيذها بعد وكذلك الأصول والالتزامات المالية الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للعقود القائمة التي لم تحل آجال تنفيذها حتى تاريخ القوائم المالية المجمعة:

العقد (بالمليون)	الالتزام	العملة المشتراه	المحمل على الأرباح (الخسائر)	القيمة العادلة أصل / (التزام)
جنيه مقابل يورو	٣,٠٣٧,٥٠٠ جنيه	٣٧٨,٧٦٤ يورو	(١١٧ ٢٢٧)	--
جنيه مقابل يورو	٢,٨٢٣,٨٧٦ جنيه	٣٥٠,٩٤٦ يورو	(١٨٠ ٦٩٧)	--
يورو مقابل دولار	١٩٤,٧٣٤ يورو	٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي	٢٤ ٥٣٨	--
يورو مقابل دولار	١٧٧,١٩٥ يورو	٢٢٧,٥٢٠ دولار أمريكي	٣١ ١٣٠	--
يورو مقابل دولار	٣٧٠,٠٠٠ يورو	٤٦٧,٣٧٨ دولار أمريكي	٣٢ ١٠٢	--
دولار مقابل يورو	٢٥,٢٤٠ دولار	٢٠,٠٠٠ يورو	٦ ٦٣٥	--
			(٢٠٣ ٥١٩)	--

١٧-٢ الودائع المقيدة

تشتمل الودائع في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢ على ١,٣٤٩ مليون جنيه مصري عبارة عن رصيد نقدي مقيد بحسابات البنوك الخاصة بشركات المجموعة التي تمارس أنشطتها في كوريا الشمالية وهو رصيد مقيد للاستخدام في سداد المصروفات التشغيلية والرأسمالية بالعملة الكورية المحلية طبقاً لمتطلبات القوانين واللوائح السائدة هناك والتي تنص أيضاً على أنه لا يجوز تحويل هذا الرصيد إلى أي عملة أخرى أو استرداده إلا في نطاق ضيق وخاضع لقوانين كوريا الشمالية.

١٧-٣ استثمارات مالية متاحة للبيع

تم قياس قيمة هذا الاستثمار بالتكلفة لأنها تمثل أسهم غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية ولا يوجد طريقة عملية لقياس قيمتها العادلة.

١٨- رأس المال المصدر و المدفوع

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٢٢ مليار جنيه مصري كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٢,٢٠٣,١٩٠,٠٦٠ جنيه مصري يتمثل في ٥,٢٤٥,٦٩٠,٦٢٠ سهم بقيمة إسميه ٠,٤٢ جنيه مصري لكل سهم وفقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار وموافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم تليكوم القابضة (القاسمة) كما هو موضح بصورة أكثر تفصيلاً في الايضاح رقم (١-ج).

١٩- اقتراض

٣٠ سبتمبر ٢٠١٢	
٧٦,٦٦٦	الرصيد في تاريخ تنفيذ التقسيم
٤٥,٦٠٥	اقتراض متداول
٣١,٠٦١	اقتراض طويل الأجل
(١٥,٧٦٦)	مدفوعات عن اقتراض
١٧,٢٢١	مقبوضات من اقتراض
(٣,٥٤٣)	فروق ترجمة العملات الأجنبية
٧٤,٥٧٨	صافي القيمة الدفترية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢

تتضمن أرصدة الاقتراض قروضا ممنوحة من مساهمين في شركة ترانس ورلد اسوسيتيت الخاصة إلسي شركة ترانس ورلد اسوسيتيت الخاصة (اليمتد) باكستان بمبلغ ٣٨ مليون جنيه مصري منها ٢٣ مليون جنيه مصري منها تستحق خلال عام ١٥ مليون جنيه مصري تستحق خلال أكثر من عام وذلك بمعدل فائدة ١,٥٨%.

كما تتضمن تلك الأرصدة أيضا القروض الممنوحة من البنوك بمبلغ ٣١ مليون جنيه مصري منها ٢٠ مليون جنيه مصري تستحق خلال عام ١١ مليون جنيه مصري تستحق خلال أكثر عام الي شركة ترانس ورلد اسوسيتيت الخاصة (اليمتد) باكستان وذلك بمعدل فائدة يتراوح بين ١٤,٩١% إلي ١٩%.

كل ذلك بالإضافة إلي أوراق دفع مستحقة على شركة أوراسكوم تيلكوم فينتشيزر بمبلغ ٦,١ مليون جنيه مصري في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢.

٢٠- موردين والتزامات مالية أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١٢		
الاجمالي	متداولة	طويلة الاجل
١٩٧,١٣٠	١٩٧,١٣٠	-
٤١٧,٥٤٣	٤١٧,٥٤٣	-
٢٧٢,٨٦٦	٢٧٢,٨٦٦	-
٢١٩,٨١٣	٢١٩,٨١٣	-
١٣,٩٧٤	١٣,٩٧٤	-
٢٩,٢٦٧	٢٩,٢٦٧	-
٨,٩٥٤	٨,٩٥٤	-
٧٨,٨٣٣	٥٧,٦١٨	٢١,٢١٥
٢٣٨,٢٩٠	٢٣٨,٢٩٠	-
١,٤٧٦,٦٧٠	١,٤٥٥,٤٥٥	٢١,٢١٥

* تتضمن مستحقات الموردين رصيد شركة أوراسكوم تليكوم القابضة (الشركة القاسمة) والذي يتمثل في صافي قيمة المستحق إلى الشركة نتيجة الحركة التي تمت على القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة من التاريخ المتخذ كأساس للانقسام في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ حتى تاريخ تنفيذ عملية الانقسام خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١١. هذا وقد تم تحديد والاتفاق المبدئي على صافي قيمة الحركة حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١١ حتى تاريخ اصدار القوائم المالية بينما يجرى الاتفاق على صافي قيمة الحركة الخاصة بالفترة من اول أكتوبر ٢٠١١ حتى نهاية ديسمبر ٢٠١١.

** تمثل القيمة العادلة لالتزام الشركة ببيع حصتها في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول نتيجة خيار الشراء الممنوح لشركة فرانس تيلكوم طبقاً لاتفاقية المساهمين المعدلة في ١١ أبريل ٢٠١٢ والمشار إليها تفصيلاً بالإيضاح (٢٦). حيث تضمنت الاتفاقية المعدلة منح شركة فرانس تيلكوم خيار شراء كل أسهم (وليس أقل من كل أسهم) الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول المملوكة مباشرة للشركة والمبوية بقائمة المركز المالي المجمع ضمن استثمارات فسي شركات شقيقة والتي تبلغ نسبتها ٥%، بالإضافة إلى النسبة المرتبطة بالحقوق التصويتية والتي بلغت ٢٨,٧٥% عند تنفيذ الصفقة. وسوف يكون لفرانس تيلكوم الحق في ممارسة خيار الشراء خلال شهري يناير وفبراير من كل عام إبتداء من السنة المنتهية في ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧ مقابل سعر محدد يزداد سنوياً ويبدأ من ٢٤٣,٥ جنيه مصري للسهم حتى ٢٩٦ جنيه مصري للسهم لكل سهم من أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

وعلى الجانب الاخر تتضمن الاتفاقية المشار إليها بالإيضاح (٢٦) منح الشركة خيار بيع ١.٦٧% سنوياً من الأسهم المملوكة لها في الشركة الشقيقة المشار إليها بعاليه وذلك خلال كل من يناير وفبراير من كل سنة مذكورة بناء على السعر المحدد لكل سنة والذي يبدأ من ٢٦٨,٥ جنيه مصري للسهم خلال ٢٠١٥ حتى ٢٩٦ جنيه مصري للسهم في ٢٠١٧ لكل سهم من أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

وقد قامت الادارة بتقدير القيمة العادلة لكل من خيارات البيع والشراء المشار إليها وقد نتج عن ذلك وجود التزام على الشركة بمبلغ ٢٣٨ مليون جنيه مصري تمثل القيمة العادلة لانخفاض في سعر ممارسة خيار الشراء عن السعر السوقى المتوقع للسهم ، وبالتبعية لم ينتج عن تقييم خيار البيع اى قيمة وذلك نظرا لانخفاض سعر ممارسة خيار البيع عن السعر السوقى المتوقع للسهم مما يرجح عدم قيام الشركة بممارسة هذا الحق على عكس الحال بالنسبة لخيار الشراء الممنوح لشركة فرانس تيلكوم.

٢١- نصيب السهم في الأرباح

الأساسي: يحسب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافي الأرباح المتاحة لمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ حتى	
٣٠ سبتمبر ٢٠١٢	
١,٤٤٧,٦٨٩	
(٥٠,٠٠٠)	
١,٤٣٧,٦٨٩	
٥,٢٤٥,٦٩٠	
٠,٢٧	

صافي أرباح الفترة (بالألف جنيه مصري)
توزيعات عاملين

المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال الفترة (بالألف)
نصيب السهم من صافي أرباح الفترة (بالجنيه المصري)

المخفض: يحسب النصيب المخفض للسهم في الربح بتعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بافتراض تحويل كافة الأدوات المالية القابلة للتحويل لأسهم وخيار الأسهم ويتم تعديل صافي الربح باستبعاد تكلفة أدوات الدين القابلة للتحويل مع مراعاة الأثر الضريبي لذلك. وبالنسبة لخيار الأسهم يضاف الى متوسط عدد الأسهم العادية متوسط عدد الأسهم المحتمل اصدارها بموجب خيارات ويستبعد من ذلك متوسط عدد الأسهم المحتملة مرجحاً بالعلاقة بين سعر تنفيذ الخيار ومتوسط القيمة العادلة للسهم خلال الفترة. ونظراً لعدم وجود أدوات دين قابلة للتحويل لأسهم أو خيارات أسهم فإن نصيب السهم المخفض في الأرباح لا يختلف عن نصيب السهم الأساسي في الأرباح.

- وقد قامت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٢ باقرار توزيعات أرباح للمساهمين والعاملين بالشركة الأم بمبلغ ٥,٥٠٧ مليون جنيه مصرى ، ١٠ مليون جنيه مصرى على التوالى خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢ (إيضاح رقم ١٦)

٢٢- احتياطي قانونى

طبقاً للنظام الأساسى لكل شركة من شركات المجموعة المؤسسة فى مصر يتم تجنيد ٥% من صافى الأرباح لتكوين احتياطي قانونى ويجوز إيقاف تجنيد هذه المبالغ متى وصل هذا الاحتياطي الى ٥٠% من قيمة رأس المال المصدر ويتم استئناف عملية التجنيد متى قل الاحتياطي عن هذه القيمة ويبلغ الإحتياطي القانونى للشركة القابضة مبلغ ٤١٤ مليون جنيه مصرى وتبلغ قيمة الإحتياطي للشركات التابعة مبلغ ٦٢ مليون جنيه مصرى مدرجة ضمن الأرباح المرحلة المجمعة.

٢٣- الارتباطات الرأسمالية

تتمثل الارتباطات الرأسمالية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢:

٣٠ سبتمبر ٢٠١٢
٣,٦٨٦
٨١,١٦٨
٨٤,٨٥٤

ارتباطات تتعلق بأصول ثابتة

ارتباطات أخرى

الإجمالي

تتمثل الارتباطات الرأسمالية الأخرى فى ارتباطات المجموعة الناشئة عن الالتزام مقابل تركيب أصول ثابتة متعلقة بتوريد كابل الاتصال البحري والمعدات والتجهيزات الفنية المتعلقة به والمتعاقد عليها من خلال شركة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكوابل البحرية (شركة تابعة).

٢٤- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

بيع خدمات و سلع
٥٤,٧١٠
٥٤,٧١٠

شركات شقيقه

الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول

الأجمالي

دائنون	مدينون
-	٢٧,٤٦٩
٤,٩٨٧	١٧,٧٢٢
--	٣١,٧١١
٤,٩٨٧	٧٦,٩٠٢

وزير انستمنت

LDN

الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول

الأجمالي

٢٥- الالتزامات المحتملة

تتمثل الالتزامات المحتملة بخلاف تلك المتعلقة بالشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول في الضمانات التي أصدرتها الشركة القابضة والخاصة بانشطة شركاتها التابعة التالية:

مجموعة أوراسكوم فينتشر تيلكوم (إن تاتش سابقاً)

- يوجد خطاب ضمان صادر لصالح وزارة الاتصالات اللبنانية لضمان شركة أوراسكوم تيليكوم لبنان في سداد أى مستحقات مالية بمبلغ ٤٠ مليون دولار أمريكي.

شركة ترانس وورلد اسوسيتيت (شركة تابعة)

- توجد كفالة مصرفية صادرة لصالح لجنة التعليم العالي تصل قيمتها ١,٧٨٠ الف روبية أي ما يعادل ١٩,٨٠٠ دولار أمريكي والضمان ساري المفعول حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

شركة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للكوابل البحرية- ميناكابل (شركة تابعة)

- يوجد ضمان صادر لصالح احد عملاء الشركة التابعة بمبلغ ٨٢ مليون دولار أمريكي ضمانا لاداء الشركة التابعة لالتزاماتها التعاقدية متمثلة في ادائها للخدمات المتعاقد عليها.

الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (شركة شقيقة)

تقدمت الشركة المصرية للاتصالات بشكوى للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بهدف فرض تعديل أسعار الترابط في العقود السارية مع شركات المحمول. وقد قامت الشركة بالرد على الشكوى أمام لجنة فض المنازعات بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات متمسكين بتنفيذ العقد الساري بين الشركة والشركة المصرية للاتصالات. وقد أصدر الجهاز في شأن المنازعة قرارا بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠٠٨ لصالح الشركة المصرية للاتصالات بتعديل أسعار الترابط بين الشبكة الأرضية وشبكات التليفون المحمول لتصبح سارية من تاريخه.

قامت الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) بإخطار الجهاز باعتراضها ورفضها للقرار المذكور لمخالفته للقانون والعقد المبرم، وأعلنت نيتها في اللجوء إلى القضاء للحفاظ على حقوقها. وفي ١١ نوفمبر ٢٠٠٨ قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد الجهاز القومي لتنظيم مرفق الاتصالات أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، مطالبة بوقف تنفيذ القرار المطعون والحكم بإلغاء القرار المطعون فيه وإلغاء كافة ما يترتب عليه من آثار.

في ٣ سبتمبر ٢٠٠٩ قامت الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) بإرسال إخطار تحكيم إلى الشركة المصرية للاتصالات وفقا لقواعد تحكيم مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي استنادا إلى نص الفقرة الأولى من المادة (٢٥) من اتفاقية التوصل وذلك للنظر في النزاع القائم بين الطرفين. وبتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٠٩ قامت الشركة المصرية للاتصالات بالرد المبدئي على التحكيم وتقدما بدعوى مقابلة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ أصدر الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات قرارا (تم تعديله بواسطة قرار آخر بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٠) استنادا على القرار الصادر بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠٠٨ قرر بمقتضاه تعديلات جديدة في أسعار الترابط بين الشبكات المختلفة على أن تطبق تلك التعديلات بأثر رجعي من تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٠٩ وقامت الشركة برفع دعوى إدارية برفض هذه القرارات.

في ٥ يونيو ٢٠١٠ حكمت محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرارات الجهاز محل الدعاوي المقامة من الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) وحكمت بما يلي:

أولا بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه الأول الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣ فيما تضمنه بالبند ثانياً وثامناً وتاسعاً من تحديد سعر الترابط لإنهاء المكالمات الصادرة من شبكة المصرية للاتصالات والمنتية على شبكة موبينيل بمبلغ ١١,٣ قرشاً للدقيقة الواحدة وتحديد سعر الترابط لإنهاء المكالمات الصادرة من موبينيل والمنتية على شبكة المصرية للاتصالات بمبلغ ٦,٥ قرشاً للدقيقة الواحدة وما يترتب على ذلك من آثار وألزمت الجهاز المدعى عليه الثاني مصروفات هذا الطلب.

ثانياً بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه الثاني الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ والمعدل بالقرار الصادر بتاريخ ٢٠١٠/١/١٤ فيما تضمنه من تحديد سعر الترابط لإنهاء المكالمات الصادرة من شبكات شركات التليفون المحمول (شركة فودافون مصر وشركة اتصالات مصر) وكذلك شبكة الشركة المصرية للاتصالات والمنتھية على شبكة شركة موبينيل بمبلغ ٨.٥ قرشاً للدقيقة محسوباً على أساس الثانية وتحديد سعر الترابط لإنهاء المكالمات الصادرة من شبكة شركة موبينيل والمنتھية على شبكة شركة فودافون مصر بمبلغ ١٠ قروش للدقيقة محسوباً على أساس الثانية والمنتھية على شبكة اتصالات مصر بمبلغ ١١ قرشاً للدقيقة محسوباً على أساس الثانية والمنتھية على شبكة الاتصالات بمبلغ ٦,٥ قرشاً للدقيقة محسوباً على أساس الثانية وما تضمنه من تحديد للأسعار من الجهاز دورياً وكلما استلزم الأمر وما يترتب على ذلك من آثار وألزم الجهاز المدعى عليه الثاني مصروفات هذا الطلب.

وأمرت بإحالة الدعوي إلى هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني في طلبي الإلغاء.

قام الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بالظعن لوقف قرار محكمة القضاء الإداري العليا وقدمت هيئة مفوضي الدولة تقريرها على الظعن بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٠ يوصى بإلغاء القرار الصادر بتاريخ ٥ يونيو ٢٠١٠ لصالح الشركة وسوف تقوم محكمة القضاء الإداري العليا باتخاذ قرارها على الظعن بعد سماع رد كل الأطراف على التقرير المذكور.

وفي الجلسة المنعقدة بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٢، قررت هيئة المحكمة فيها التأجيل لجلسة ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والتي يعتقد ان تصدر المحكمة رأياً فيه.

وترى الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) ومستشارها القانوني الخارجي أن موقف الشركة القانوني قوي حيث أن قرارات الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات قد جاءت مخالفة للقانون والعقد، لذا تستمر الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) بإثبات إيرادات وتكاليف خدمات التواصل من وإلى الشركة المصرية للاتصالات وشركات المحمول الأخرى بناءً على العقد الساري.

وإذا قامت الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بتطبيق وجهة نظر الشركة المصرية للاتصالات، فإن ذلك من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على بند نصيب الشركة من أرباح شركات شقيقة بقائمة الدخل بمبلغ ٦٣ مليون جنيه مصرى وذلك قبل الضرائب.

٢٦- صفقة بيع جزء من استثمار الشركة في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول

في ١١ أبريل ٢٠١٢ قامت الشركة بالتوقيع على إتفاقية رئيسية معدلة مع شركة فرانس تيلكوم تم بموجبها الإتفاق على بيع الشركة حصة مباشرة وغير مباشرة في رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول تبلغ ٢٩,٦٧% (١٥% من حصتها المباشرة، ١٤,٦٧% من حصتها الغير مباشرة من خلال بيع كامل مساهمتها في أسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول) بسعر بيع ٢٠٢,٥ جنيه مصرى للسهم.

وقد احتفظت الشركة بنسبة مساهمة مباشرة في رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (شركة شقيقة) تبلغ ٥% بالإضافة إلى حصول الشركة على حوالي ٢٧% من حقوق التصويت في الشركة الشقيقة من خلال شركة ام تي تيلكوم اس سي ال (MT Telecom S.C.R.L) حيث تم سداد مبلغ ٦,٩ مليون يورو بما يعادل مبلغ ٥٦ مليون جنيه مصرى للحصول على عدد ٢٨ ٧٥٠ ألف سهم Class B (٢٨,٧٥% حقوق تصويتية فقط) في ٣١ مايو ٢٠١٢ في أسهم رأسمال شركة ام تي تيلكوم اس سي ال والتي قامت بدورها بالاستحواذ على ٩٣,٩% من أسهم رأسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول وقد تم إدراج مساهمة الشركة في رأسمال شركة ام تي تيلكوم اس سي ال ضمن استثمارات في شركات شقيقة ايضاح (١٦).

كما قامت الشركة في ذلك التاريخ بتوقيع إتفاقية المساهمين المعدلة مع شركة فرانس تيلكوم والتي بموجبها تم الإتفاق على تعديل بعض بنود إتفاقية المساهمين القائمة فيما يتعلق بنظم الحوكمة في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول مع وضع نظم لحماية حقوق الأقلية والحفاظ على حقوق الشركة التصويتية والتمثيل في مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول كما هو الحال قبل البيع للحصة المشار إليها.

وعلى وجه الخصوص فقد تم الاتفاق على بقاء الشركة كشريك إستراتيجي لفرانس تيلكوم في جمهورية مصر العربية مع إستمرارها في المشاركة في إدارة الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول من خلال تمثيلها في مجلس إدارة شركة المصرية لخدمات التليفون المحمول، ومن خلال مشاركتها في لجنة المراجعة ولجنة التعيينات.

هذا وسوف تستمر الشركة في تقديم خدمات الدعم الفني للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول طبقاً لشروط العقد الموقع في ٢٢ أبريل ٢٠١٢ ما لم يتم حدوث متغيرات مستقبلية يتم تقريرها بواسطة الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول أو حتى يتم حوالة الحق في التعاقد بواسطة الشركة إلى شركة فرانس تيلكوم عند إيداء فرانس تيلكوم رغبتها في الحصول على حوالة الحق مقابل سداد مبلغ ١١٠ مليون يورو للشركة.

كما تتضمن الاتفاقية الموقعة شروط خيارات البيع والشراء فيما يتعلق بحصة الشركة المباشرة في المصرية لخدمات التليفون المحمول والحصة التصويتية غير المباشرة في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول كالتالي:

• تم الاتفاق على حق الشركة في ممارسة خيار البيع خلال كل من يناير وفبراير من كل سنة مذكورة بنسبة ١,٦٧% سنوياً من الأسهم المملوكة للشركة في رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بناء على السعر المحدد لكل سنة والذي يبدأ من ٢٦٨,٥ جنيه مصري للسهم خلال ٢٠١٥ حتى ٢٩٦ جنيه مصري للسهم في ٢٠١٧ لكل سهم من أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

وعند ممارسة الشركة لخيار البيع الممنوح لها سيؤدي ذلك إلى بيع حصتها غير المباشرة في حقوق التصويت في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول والبالغة ٢٨,٧٥%.

• كما سوف تحتفظ الشركة بشروط تخارج محددة في حالة قيام شركة فرانس تيلكوم بادخال شريك مصري اخر في أعمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

• كما تم منح شركة فرانس تيلكوم خيار شراء كل أسهم (وليس أقل من كل أسهم) الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول المملوكة مباشرة بواسطة الشركة والمتمثلة في نسبة ٥%، بالإضافة إلى النسبة المرتبطة بالحقوق التصويتية والتي سوف تبلغ ٢٨,٧٥% عند تنفيذ الصفقة.

وسوف يكون لفرانس تيلكوم الحق في ممارسة خيار الشراء خلال شهرى يناير وفبراير من كل عام ابتداء من السنة المنتهية في ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧ مقابل سعر محدد يزداد سنوياً يبدأ من ٢٤٣,٥ جنيه مصري للسهم حتى ٢٩٦ جنيه مصري للسهم.

• كما تنص الاتفاقية على حق فرانس تيلكوم في شراء حصة الشركة بالكامل في بعض الظروف الأخرى بما في ذلك حدوث تغيير في تغير هيكل المساهمين أصحاب السيطرة على الشركة.

في ٢٢ أبريل ٢٠١٢ أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية عدم مانعتها في نشر إعلان عرض الشراء الإجبارى المقدم من شركة فرانس تيلكوم من خلال شركتها التابعة شركة ام تى تيلكوماس سى ار ال (MT Telecom S.C.R.L) لشراء نسبة ١٠٠% من أسهم رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول - موبينيل بسعر ٢٠٢,٥ جنيه مصري للسهم.

في ٢٣ أبريل ٢٠١٢ قامت شركة ام تى تيلكوم اس سى ار ال بالتقدم بعرض الشراء الاجبارى لشراء ١٠٠% من أسهم رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول وفقاً للأحكام الواردة بالباب الثانى عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بسعر ٢٠٢,٥ جنيه مصري للسهم ومدة سريان العرض عشرون يوم عمل تبدأ من ٢٤ أبريل ٢٠١٢ حتى نهاية جلسة تداول يوم ٢٣ مايو ٢٠١٢ ويتم التنفيذ خلال عشرة أيام من تاريخ إنقضاء فترة سريان العرض.

في ٢٧ مايو ٢٠١٢ تم تنفيذ عرض الشراء المقدم من شركة ام تى تيلكوم اس سى ار ال على أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول حيث تم بيع عدد ٩٣,٩٢٢,٥٥٩ سهم بسعر ٢٠٢,٥٠ جنيه مصري والتي تتضمن ال ١٥% من حصة الشركة المباشرة في أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

٢٧- أرقام المقارنة

كما هو مبين تفصيلاً بالايضاح رقم (١) فقد أسست الشركة من الناحية القانونية في ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ ومن ثم فقد تم عرض النتائج المجمعة من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢.

٢٨- أحداث لاحقة

في ١٥ أكتوبر ٢٠١٢ أعلنت الشركة انها تلقت إخطار من شركة فرانس تيلكوم بممارسة حقها في طلب حوالة عقد الخدمات العامة بين الشركة والشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول والذي بموجب بهذا العقد تقوم الشركة بتقديم خدمات إدارة للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول. وقد قامت شركة فرانس تيلكوم بممارسة حق طلب حوالة عقد الإدارة وفقاً لاتفاقية المساهمين المعدلة في ١١ أبريل ٢٠١٢ المبرم بين كل من الشركة وشركة فرانس تيلكوم والذي يتعلق بمساهمتها في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

حيث تنص الاتفاقية على قيام شركة فرانس تيلكوم بسداد مبلغ ١١٠ مليون يورو إلى الشركة مقابل قيام الشركة بتحويل العقد علماً بأن مبلغ الحوالة قابل للزيادة هامشياً طبقاً لبنود اتفاقية المساهمين المعدلة المشار إليها.

كما تنص اتفاقية المساهمين المعدلة على ابرام عقد خدمات استشارية جديد بين كل من الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول والشركة في إطار تنفيذ البنود التعاقدية الخاصة بحوالة عقد الإدارة الى شركة فرانس تيلكوم.

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي